

# حقيقة الزعم في كتاب سيبويه

الدكتور/ سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحنين  
قسم النحو والصرف وفقه اللغة — كلية اللغة العربية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

لفت نظري ونظر كثير من قارئى كتاب سيبويه والناظرين فيه كثرة ما استعمل (الزعم) ومشتقاته، فقد أحصيت من ذلك عشرة وأربعمئة موضع، مائتان منها للخليل<sup>(١)</sup>، وأربعة وتسعون ليونس، وواحد وثلاثون لأبي الخطاب الأنخفش الأكبر، وخمسة لعيسى بن عمر، واثنان لهارون، وواحد لأبي عمرو بن العلاء، وآخر مثله للكوفيين، وخمسة وأربعون لزاعمين لم يُصرَّح بأسمائهم، وأورده إحدى ثلاثين مرة في افتراضات تعليمية يستعين بها في عرض المسائل<sup>(٢)</sup>.

ولقد أشكل عليّ مراده به: أكان يعني الموافقة؛ فنعد ذلك نصراً مبيناً للقول المنقول بهذه الصيغة، أم يريد التوهين والتضعيف؛ فنعرف رأيه المخالف، ونحكم على القول المزعوم أنه لم يظفر بتأييد حجة النحويين وشيخهم وإمامهم. مع ما يُستفاد من ذلك في فهم المسائل التي وردَ فيها فهماً واضحاً، منع منه أو أشكل على كماله تحرير مقصده - رحمه الله - بهذه الكلمة المحتملة.

ولم أجد دراسة اعتنت بصنيع سيبويه هذا، غير بحث للأستاذ الدكتور: عوض القوزي، أذكر له فيه فضله وسبقه، ولا أؤيده على نتيجته، وهي أن سيبويه أراد بـ (الزعم) معنى: (الضمان والكفالة)، عنوانه: (زعمُ الخليل في كتاب سيبويه)<sup>(٣)</sup> اقتصر فيه على زعوم الخليل فحسب، دون غيره من شيوخ سيبويه، وقف فيه عند خمسة وعشرين موضعاً استعمل فيها سيبويه لفظ: (زعمُ الخليل)، وبسط القول في بعضها. وخلاصة بحثه قوله فيه: "الذي يبدو من أسلوب العرض هذا أن سيبويه

---

(١) لم يُسمَّه في ثمانية منها، هداي إليها أنه صرَّح باسمه في موضع آخر من الكتاب، أو أرشدني إليها السرياني الشارح، أو ذكرها بعض النحويين المتأخرين.

(٢) وأورده أيضاً في أمثلة نحوية في بضعة مواضع، لا علاقة لها بحكاية آراء نحوية أو نقلها؛ فلم أدرسها.

(٣) نشره في مجلة كلية دار العلوم، بالقاهرة، ١٩٨٨م (٣٧-٦٢).

يومئ أحياناً إلى معنى غير المخالفة، هو معنى (الضمان والكفالة) وكأنه يقول: إن هذا الأمر بضمان الخليل وكفالته، وأن الخليل متيقن مما يذهب إليه، وهو في هذا الموقف إنما يتمثل الأسلوب القرآني في قوله عز وجل: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ إذ ليس للتكذيب هنا مجال ولا لردّ الكفالة والضمان سبيل، أو أن سيويه يحاكي الأسلوب القرآني أيضاً حين حمل الظن الوارد في قوله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِقُوهُمْ﴾ على معنى العلم واليقين". (٤٥) وذكر أنه يستعمله فيما يوافقه وفيما يعارضه، وأن ذلك راجع إلى عدم استقرار المصطلح عنده. (٥٩-٦٠).

وغير ما حرّره الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم عبدالله دغيش في كتابه: (أبو الخطاب الأخفش الكبير ٢٨-٣٤) إذ نقل فيه عن علماء اللغة وغيرهم ما يفيد أن (الزعم) قد يراد به القول، وأكد أن استعمال سيويه إياه مع ما نقله من مرويات أبي الخطاب يُعدّ من ذلك، وليس طعنًا في ثقته.

وساءلت بعض زملائي فوجدتهم منقسمين، لا يجزمون بشيء، وأكثرهم يُجري (الزعم) على ظاهره، ويفسّره بأصل وضعه والغالب في استعماله، والمنصوص عليه في كتب اللغويين والمفسرين، فهو - كما قالوا - أصله الكذب، أو هو الظن، أو أدنى درجة منه، أو أنه ما يُشكّ فيه ولا يُحقّق، أو ما يُذمّ، أو هو الحديث الذي لا سند له ولا ثبت، أو الأمر الذي يضعف فيه التحقيق، وتقوى فيه شبه الإبطال، أو الأمر غير الموثوق به، أو ما فيه خلاف أو منازعة، أو لا يستقيم، أو هو القول بلا دليل، والزعمات: ما لا يوثق به من

الأحاديث<sup>(١)</sup>، ويروون قولَ النبي-صلى الله عليه وسلم-: "(زَعَمُوا) مَطِيَّةُ الكَذِبِ"، و"بُسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ (زَعَمُوا)"، وَيَحْكُون قولَ شريح: "لِكُلِّ شَيْءٍ كُنْيَةٌ، وَكُنْيَةُ الكَذِبِ (زَعَمُوا)"، ونحو ذلك مما تفيض به كتب اللغة، وهو الأصل المشهور الذي لا يجهّد الباحث في إثباته.

ووجدت في المتقدمين مَنْ نَصَّ على أن (زَعَمَ) في كتاب سيبويه لا تَبْعُدُ عن هذا الباب، فابن عطية يَحْتَرِنَا أن سيبويه لا يستعملها إلاّ مع قولٍ انفرد به صاحبه، وخالفه فيه غيره، فكأن سيبويه يراه غريباً، ويُلقِي بعهدته على زاعمه، ويتبرأ منه، وينحو إلى تضعيفه، غير أنه لم يُرِدْ به تكذيباً، قال: " وإذا قال سيبويه: (زعم الخليل) فإنما يستعملها فيما انفرد به الخليل، وكان أقوى رُتَب (زعم) أن تبقى معها عهدةُ الخبر على المخبر". وقال: " والزعم القول الأُمْلُ إلى الباطل والكذب في أكثر كلامهم، وقد يقال: (زعم) بمعنى: (ذكر) دون ميل إلى الكذب، وعلى هذا الحدّ يقول سيبويه: (زعم الخليل)، ولكن ذلك إنما يُستعمل في الشيء الغريب الذي تَبْقَى عهده على قائله". وقال: "الزعم إنما هو مستعمل أبداً في غير اليقين، بل أغلبه في الكذب... وأرفعُ مواضعه أن يستعمل (زعم) بمعنى: (أخبر)، حيث تَبْقَى عهدةُ الخبر على المخبر، كما يقول سيبويه: (زعم الخليل)". وقال: "ولا توجد مستعملةٌ في فصيح الكلام إلا عبارة عن الكذب، أو قولٍ انفرد به قائله، فيريد ناقله أن يُبْقِيَ عهده على الزاعم،

---

(١) راجع نحو هذه التأييلات والجمل في: تهذيب اللغة ١٥٧/٢، المحرر الوجيز لابن عطية: ٧٢/٢، أساس البلاغة ١٩٧، غريب الحديث للخطابي ١/٥٣٥-٥٣٦، المحكم ١/٣٣٤، اللسان (زعم)، شرح اللمع للعكبري ١/٣١٥.

ففي ذلك ما ينحو إلى تضعيف الزعم، وقولُ سيبويه: (زعم الخليل) إنما يجيء فيما انفرد الخليل به" (١).

وقال الشنواني: "وقولُ سيبويه: (زعم الخليل) إنما يقول ذلك إذا كان الخليل قد خُولِف" (٢).

ورأيتُ في الأمر أن يكون سيبويه يميل إلى تضعيف تلك الآراء الكثيرة العدد كلها، أو يخالفها، أو أن زاعميها انفردوا بها دون موافق، فحسبك أن تعلم أنه نقل في كتابه ثمانية وأربعين وخمسمائة نقلٍ عن الخليل (٣)، ولا أظنه مخالفه في أزيد من ثلثها، (والثلثُ كثير) !- ونقل عن شيخه الآخر يونس مائتي نقلٍ (٤)، وصَف قريباً من نصفها: أربعة وتسعين بـ (الزعم) ! ونقل عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر اثنتين وخمسين مرة، (٥) وصَف بالزعم أكثرها! ولم أطمئن إلى أنه قد خالفهم، أو خالفهم غيره في هذه المواضع ذوات العدد؛ فاستعنت بالله لدراسة مواضع الزعم كلها في كتابه، سواءً منها ما كان لمشايخه الثلاثة السابقين أو لغيرهم؛ لأتحرى رأيه، ولأعرف قصده، ولأنظر إن كان مُحققاً في استعمال ذا

---

(١) أقواله الأربعة على ترتيبها في المحرر الوجيز ٧٢/٢، ٢٧٨/٢، ٣٢٥/٣، ٣١٩/٥. وانظر: (من ثمرات المعقول والمنقول ٥٧) وهو مقال بمجلة رسالة الإسلام لعلّي الجندي، العدد ٦٠، السنة ١٥.

(٢) المواهب الرحمانية: ٨٣ب.

(٣) كذا عدّها د. حنا حداد (مجلة اللسان العربي، ص ٢٠٢، العدد: ٤٦، شعبان، ١٤١٩هـ، تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، في الرباط)، زائداً ستة وعشرين على عدِّ الأستاذ: علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) ٩٣.

(٤) كما في: سيبويه إمام النحاة ٩٤.

(٥) كذا عدّها الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم عبدالله في كتابه (أبو الخطاب الأخفش الكبير ٥٢) زائداً على الأستاذ علي النجدي ناصف خمسا.

اللفظ الموهوم. وتستجد المواضع كلها في هذا البحث، إما مدروسة في صلبه أو مشاراً إليها في حواشيه.

فلما درستُها، وأطلتُ النظر فيها لم يظهر لي أنه استعمل (الزعم) مع رأيٍ يخالفه أو يُضعفه إلا في مواضع قليلة، تقارب خمسة وعشرين<sup>(١)</sup>، سأسرد عليك مواضعها من كتابه آخر البحث.

وأما ما عدا هذه فقد تبين لي بوضوح شديد - وأدلتني على ذلك عشرة كاملة، سوف تأتي بعداً مفصلة - أنه لم يُرد ظاهر معنى (الزعم) ولا مشهوره، ولم يعتمد - رحمه الله وإيانا - اختيار هذا اللفظ ليدل على رأي له، ولا ليقصد بيان حكم على الرأي المزعوم الذي نقله، يدل ذلك على أنك تراه يغير أحياناً هذا المصطلح ذا الدلالة المشككة، فيستعمل ألفاظاً أخرى - ليست كذلك - في المواضع نفسها حين يكررها، ولا يلتزم به فيها عندما يعيدها، ولو أنه يقصده لاستمسك به، كما سيأتيك في الدليل السابع.

ويدل عليه أنه قد يذكر رأيين في مسألة واحدة، ينصر أحدهما، ويُضعف الآخر أو لا ينصره، فيناقض الظاهر تماماً حين يُسمي الذي ينصره مزعوماً، ويُعبر بغير (الزعم) مع الرأي الذي يعترضه أو لا ينصره! وسترى هذا مراراً في صلب البحث الذي بين يديك وحواشيه.

ويدل عليه أيضاً أنك ترى العلماء من بعده يتجرؤون على لفظ (الزعم) فيبدّلونه أحياناً إذا نقلوه عن سبويه، ولو كانوا يجدون فيه حكماً لما فعلوا، كما سيأتيك به الدليل السادس.

---

(١) لم أعد منها ما تعلق بنصوص منقولة عن العرب، ولا ما كان في افتراضات يُوردها؛ لأنه ليس فيهما حكاية رأي يُتصور فيه الاعتراض، وستعرف مراده به مع المسموع في الدليل الخامس، ومع الافتراضات في الدليل التاسع. وسأحيلك إلى مواضعهما آخر البحث.

ولم أجد أحداً علّق على زعمٍ أورده سيبويه بأنه أراد بهذا اللفظ التضعيفَ أو المخالفةَ ونحوهما، بل فسّروه بعكس ذلك في مواضع قليلة، كما سيأتي في الدليل العاشر.

وتيقّنت أنه ما عني بـ(الزعم) تضييفاً—كما لوح به ابنُ عطية، وكما يتبادر إلى أذهان بعض الباحثين—لأنّني فهمتُ عنه موافقةَ المزعوم في أكثر مواضع الزعم، فقد بلغ ما ظهرت لي فيه الموافقةُ واحداً وأربعين ومائتي موضع، وستراها في الدليل الثاني.

وأصرّحُ من هذا أنه—رحمه الله—جَهَرَ بموافقة المزعوم وتقويته وتحسينه بألفاظ صريحة تجدها في الدليل الأول. ومثله في الظهور أنه فيما يقارب ستين زعماً قد عمِلَ بالمزعوم، وأقرّه في مواضع أخرى متباعدة من كتابه، غيرَ مشيرٍ فيها إلى زعمٍ، وسأريكمها في الدليل الثالث.

كما أنك قد تجد القولَ المزعومَ يُعزى إليه هو على أنه صاحبه—وهو الذي وصّفه بالزعم—وَيُنسَى زاعمه، ولو كان سيبويه يُضعّفه لما عُزِيَ إليه، وهذا كثير جداً، ستلاقي شيئاً منه في الدليل الرابع، حيث أحلتُ على ثلاثة وثمانين موضعاً، ستزيد إذا زاد البحث.

ولا أرى أن (الزعم) يدلّ بلفظه أن القول مخالفٌ—كما ذكر ابن عطية أيضاً والشتواني—يؤكد هذا عندي أمران: أولهما: ما سبق قبلُ، وهو موقف سيبويه من الآراء التي وصّفها بـ(الزعم)، فقد رأيتَ الموافقةَ مفهومة، أو مصرّحاً بها، أو معمولاً بها، أو معزوةً إليه. وثانيهما: أن بعض تلك الآراء المزعومة لا تحتمل الخلاف أصلاً، إما لشهرتها وذبوعها، أو لبُعدها عن مواطن الخلاف النحوي، ممّا ستعرفه في الدليل الثامن.

كما لا أرى أن زاعم هذا القول انفرد به—كما ذكر ذلك ابنُ عطية—لسببين: أولهما: أنك قد ترى سيبويه يعزو القول لاثنين من مشايخه، يقول: إنهما

زَعَمَاهُ، وستلقى ذلك مَبْثُوثاً في أثناء هذا البحث، أو ينسبه لاثنتين، أحدهما زَعَمَهُ، والآخرُ قاله، كما سترى في الدليل السابع. وثانیهما: أنه عبّر إحدى وثلاثين مرّة بلفظ: (زعموا)<sup>(١)</sup> يشير إلى قولٍ لعموم مَنْ يَنْقُلُ عنهم، فكيف يستقيم القول: إن سيبويه لا يستعمله إلا في شيءٍ انفرد به زاعمُهُ؟

ويردّ أيضاً الاحتمالين السابقين كليهما - وهما أن الرأي المزعوم قد خولف صاحبه، أو أنّ زاعمه قد انفرد به - أن بعض تلك الآراء المزعومة قد حُكي عليها إجماعُ النحويين أو أصحابِ البصريين الذين يُعدُّ - رحمه الله - من واضعي علمهم وناقليه، ورأساً من رؤوسهم، ولسانهم الأبرز في نقل آرائهم، فهو - مثلاً - يصف بالزعم تأويلَ الخليل أحدَ الأبيات، والسيرافي يقول: "وقد تقبّل أصحابنا ما قاله الخليل، وما اعترض فيه بشيء أحدٌ علمته منهم". (الكتاب ٩٧/٣، شرح السيرافي ٣/٢٥٠ ب).

وسمّى نقل يونس لرأي أبي عمرو زَعْماً، وهو ثابتٌ لا شكَّ فيه، بل إن سيبويه نفسه يقول عنه: "وهذا قول جميع مَنْ نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قولَ الخليل". (٣/٣٠٣).

ونقل تعليلاً عن الخليل مشهوراً في باب الترخيم، وعدّه زَعْماً منه (٢/٢٥٥)، والشارح السيرافي يعزوه إلى أهل البصرة كلّهم (٣/١٧٠).

وذكر أن الخليل يزعم أن (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدلٌ من (يا) (٢/١٩٦) مع أنه هو يعتمدُه ويقولُه أولَ الكتاب (١/٢٥) دون إشارة فيه إلى الخليل، وهو رأي شائع يُعزى للبصريين أجمعين دون تفريق. (أمالى ابن الشجري ٢/٣٤٠،

(١) تجدهما في الصفحات: ٥٨/١، ٦٠، ٨٦، ١٤٧، ١٨٨، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٠٥، ٤١٦، ٧١/٢.

٨٣، ٩٧، ١٩٩، ٢٢٢، ٣٣٠، ٥/٣ (بلفظ: (وزعم غير الخليل)، ١٤٣، ١٦٦، ٢١٩، ٢٦٥،

٣٨٠، ٣٠٧، ٥٤/٤، ٥٧، ٨١، ١٥٤، ١٨١ (موضعان)، ٣٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣.



التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٦، والجَمّ الغفير من المصادر المتأخرة) وعزاه الزجاج للخليل وسيبويه وجميع الموثوق بعلمهم (معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٩٤، ونحوه للنحاس في إعراب القرآن ١/ ٣٦٤) وقال السيرافي: أجمع أصحابنا عليه (٤٢/٣ ب).

وأورد مرتين زعمَ الخليل أن (هَلَمْ) مركبةٌ من (لَمْ) والهاء (٣/ ٣٣٢، ٣/ ٥٢٩) وهو ما يُعزى للبصريين عامة. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩١، الارتشاف ٣/ ٢٠٩) ولو خالف سيبويه لذكر.

وقال: "وزعم يونس أنه يقول: (عشرون غيرك)... " (الكتاب ١/ ٤٢٨) والسيرافي يقرّر أنه لم يخالفه أحدٌ من البصريين (٢/ ١٤٤ ب) ولا ريب أن سيبويه منهم. وقال: "وزعم الخليل أنه يقول: (مررت به المسكين) على البدل. (٢/ ٧٥) وحكى ابن عصفور أن لا خلاف في ذلك (شرح الجمل ١/ ٢٩٠). وسأل الخليل عن (كأن)، قال: فزعم أنها (إن) لحقتها كافُ التشبيه (٣/ ٢٥١) وهو رأي بصريٍّ مشهور، حكى ابن هشام الخضرأوي وابن الخباز الإجماع عليه، وخولفا (الارتشاف ٢/ ١٢٨، المغني ١/ ١٩١).

وقال يريد تصغير الترخيم: "وزعم -يعني الخليل- أنه سمع في (إبراهيم) و(إسماعيل): (بُرْيَة) و(سُمَيْعٌ)". (٣/ ٤٧٦) وأبو حيان يحكي اتفاق العلماء على ذلك. (الارتشاف ١/ ١٩١).

وقال عن جمع نحو: (طلحة) و(سلمة) وما آخره هاء التأنيث بالتاء: إنه زَعَم. (الكتاب ٣/ ٣٩٤) مع أن هذا ذائع مشهور، حتى حكى السيرافي عليه الإجماع بين أصحابه. (٤/ ١٧٧ أ).

ولا أَصَحَّح أن سيبويه أراد معنى: (ضَمِنَ) و(كَفَلَ)، وهو ما قرّره الأستاذ الدكتور: عوض القوزي، وأشارت إليه قبلاً؛ لأنه وإن كان من معانيها العامة

المختلفة، وبريثاً من التأويلات السابقة - غير متصور بوضوح في حكاية الآراء، كالتّي نراها عند سيويه، ولا نجح إلى هذا البعيد، ونحن نجد ما هو أقرب منه مأخذاً وأليقُ بمراده، ووافق استعمال العرب.

وأجزم أخيراً أن سيويه لم يَغنِ بالزعم تكديماً - وهو أبعد معانيه وأشنعها - ولم أرَ أحداً ذكره في قضية سيويه، فحاشاه أن يكذب إحدى وأربعين ومائة مرة شيخه الجليل الخليل، أو يونس ابن حبيب، أو أبا الخطاب، أو غيرهم، في أشياء نقلوا سماعها عنّ قبلهم، ولا تحتل رأياً أو اجتهداً، بل النقل المجرد فحسب . وأؤكد أيضاً أنه لم يُرد التشكيك في صحة ثبوت ما نقله مشايخه، فسوف ترى في الدليل الخامس هديه في السماع البعيد عن ذلك غاية البعد.

لا أوافق على أنه أراد شيئاً من هذه التفسيرات، ولكنه أراد: (قال) أو (ذكر) أو (نقل) أو (حكى) أو ما هو بمعناها من صيغ الأداء والتحمل.

والحق أنه قد جائب المشهور في معناها، غير أنه لم يخالف الصواب في استعمالها، فقد لهج النحويون والبلاغيون كثيراً أن (زعم) تُستعمل في العلم اليقيني، كما تُستعمل في الظني.<sup>(١)</sup> ونقل اللغويون أيضاً أنها تأتي بمعنى (قال)، وبعضهم يقتصر عليه، فلا يذكر سواه، وبعضهم يؤكد أنها تأتي للقول المؤكد الذي لا شك فيه ولا ضعف، بل يقترن باعتقاد، قد يكون صحيحاً، فيراد بها العلم المؤكد اليقيني، وقد يكون غير ذلك، فيراد بها الشكّ

---

(١) كما في: شرح السيرافي: ١/٢٢٩ أ، المقتصد ١/٤٩٥، الإشارة إلى تحسين العبارة ٣٥، شرح عيون الإعراب ١٣٥، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٦، المرتجل ١٥٢، شرح الفصل ٢/٢٧، شرح الرضي ٢/٢/٩٨٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٥٠٤، الفصول لابن الدهان ١٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٥٢، وغيرها كثير. وشروح التلخيص ٣/٦١.

والظن الغالبُ أو غيرُ الغالب،<sup>(١)</sup> فهي عند بعضهم من ألفاظ الأضداد، فقالوا: إن (الرَّعْمِيَّ) هو الصادق أو الكاذب.<sup>(٢)</sup>

بل بالغ بعضهم وفسرها بالتلفظ بالقول ، وأخرجها من أفعال القلوب إلى أفعال الجوارح.<sup>(٣)</sup>

وقيل: إن استعمال (الزعم) بمعنى القول المحقق لغةً حجازية.<sup>(٤)</sup>

ويكفي في ذلك دليلاً لا يُردُّ أن نبينا محمداً-صلى الله عليه وسلم- استعمله مع الروح الأمين جبريل- عليه السلام- وأخبرنا أنه زعم زعماً في وحيٍ نقله، ففي الحديث: عن عبدالله بن قتادة الأنصاري، عن أبيه، قال: "خطب رسول الله-صلى الله عليه وسلم- فذكر الجهادَ، فلم يفضل عليه شيئاً إلا المكتوبة، فقام رجل فقال: يا رسول الله، أ رأيت إن قُتلت في سبيل الله ، أين أنا؟ فقال رسول الله-صلى الله عليه وسلم- : إن قُتلتَ في سبيل الله صابراً محتسباً غيرَ مدبرٍ فأنت في الجنة. - قال: وروينا أنه يُتَرَلَّ عليه - فلماً أدبرَ الرجلُ دعاه فقال له: إلا أن يكون عليه دينٌ فإنه مأخوذٌ بدينه، كذلك زعم جبريل ".<sup>(٥)</sup>

---

(١) يراجع ذلك في : تهذيب اللغة ٢/١٥٦ ، ١٥٩ ، جمهرة اللغة ٢/٨١٦ ، ديوان الأدب ٢/١٣٤ ، الصحاح ٥/١٩٤١ ، مختصر العين ١/١٣٩ ، اللسان (زعم) ، ، المصباح المنير ١/٢٧١ ، القاموس المحيط (زعم) ، الكليات ٤٨٩-٤٨٨ .

(٢) تهذيب اللغة ٢/١٥٨ ، ذيل الأضداد للصغاني ٢٣١ ، اللسان ، القاموس ، التاج (زعم) .

(٣) حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (فتح الجليل) ١٣٣ .

(٤) فتح الباري ٧/١١٥ ، ٩/٣٧٧ .

(٥) ورد بهذا اللفظ في مسند عبد بن حميد ٩٦ ، وورد أيضاً بلفظ آخر فيه الشاهد في: التمهيد لابن عبد البر ٢٣٢/٢٣ ، الآحاد والثاني ٣/٤٣٦ ، وأورده النووي محتجاً على كون الزعم بمعنى القول الحق، كما في شرحه صحيح مسلم ١/١٧٠ ، ٣/٤٥ .

ومن بجيئه أيضاً لمعنى القول الحقَّ قولُ هرقل لأبي سفيان، من حديث طويل، وفيه: "...إني سألتك عن حسبه فزَعَمْتَ أنه فيكم ذو حسب... الحديث" <sup>(١)</sup> وذكر (الزعم) فيه أيضاً سبع مرات، كُلُّها قال الشراح فيها: إنه يريد القول الحق.

وتردّد مراراً في الحديث وعند المحدثين الزعمُ، يفسّرونه بأن المراد به القول المؤكّد. <sup>(٢)</sup>

وجاء في الشعر قولُ النابغة الجعدي يصف نوحاً -عليه السلام-:

نودِي قُمْ وارْكَبْ بأهلكِ إني الله مُوفٍ للناس ما زَعَمَا

وقول عمرو بن شأس:

تقول هلكنّا إن هَلَكْتَ، وإنّما على الله أرزاقُ العبادِ كما زَعَمَ

فقد قيل عنهما: إن (زعم) بمعنى (قال)، وقيل: بمعنى (ضَمَنَ) و(وعد). ومّا لا يحتمل غير القول:

يا لَهْفَ نفسي إن كان الذي زَعَمُوا حقاً، وماذا يرُدُّ اليومَ تلهيفي  
أي: الذي قالوه. وذلك أنه سمع مَنْ يقول: حُمِلَ عثمان على النعش إلى قبره. وهذا ليس فيه معنى ظنٍّ ولا ضمان. <sup>(٣)</sup> وكثيراً ما يستشهد علماء البلاغة بقول الشاعر:

(١) صحيح مسلم ١٣٩٥/٣. ورواه البخاري ٨/١، لكن بلفظ (ذكرت) في ثمانية المواضع.

(٢) راجع الأحاديث وتعليقات العلماء عليها في: شرح النووي صحيح مسلم: ١/٥، ١٧٠، ٥/٧٦، ٨/

٨٥، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري: ١/١٥٢، ١٢٧، ٣٥، ٢/٢٣٠، ٣٤١، ٣٥٥/٢

٣/٤١٣، ١٦٨، ٦١، ٥/٨٣، ٥/٢٠٩، ٧/١١٥، ٨/٤٧٥، ٩/٣٧٧، ١٠/٥٥١، ٣٧١، ١٢/

٣٢٠، ومقدمة فتح الباري ١٢٧. وتحفة الأحوذى ٢٤٧/٣.

(٣) اللسان (زعم)، الخزانة ١٣١/٩.

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ      صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمَرَتْنِي لَا تَنْجَلِي

وَعَجَزُ الْبَيْتِ صَرِيحٌ أَنَّهُ مَا أَرَادَ إِلَّا الْقَوْلَ الصَّحِيحَ الْمُؤَكَّدَ.

وروى الكسائي عن العرب أنهم إذا قالوا: (زعمة صادق لا تبتك) رفعوا.<sup>(١)</sup>

وأختم هذا المطلب بأمرٍ حاسمٍ في محلّ النزاع يؤيدني فيما ذهبت إليه، فقد وجدتُ من العلماء مَنْ يُصرِّحُ تصرُّحاً أن سيبويه ما أراد إلا القول المجرد، ولم يقصد به مخالفةً أو ما أشبهها، فابن السبكي والعبّاسي<sup>(٢)</sup> يقولان: إن سيبويه يُكثر في كتابه من قول: (زعم الخليل) لا يريد بذلك إبطال قوله.

وقال النووي: "وقد أكثر سيبويه في كتابه المشهور من قوله: (زعم الخليل كذا) في أشياء يرتضيها سيبويه، فمعنى (زعم) في كل هذا: (قال)...". وقال: "... (زعم) ليس مخصوصاً بالكذب والقول المشكوك فيه، بل يكون أيضاً في القول المحقق والصدق السذي لا شك فيه، وقد جاء من هذا كثير في الأحاديث، وعن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (زعم جبريل كذا)، وقد أكثر سيبويه -وهو إمام العربية في كتابه الذي هو إمام كتب العربية- من قول: (زعم الخليل) (زعم أبو الخطاب) يريد بذلك القول المحقق، وقد نقل ذلك جماعات من أهل اللغة وغيرهم، ونقله أبو عمرو الزاهد في شرح الفصيح عن شيخه أبي العباس ثعلب عن العلماء باللغة من الكوفيين والبصريين"<sup>(٣)</sup>.

ونحوه لابن حجر، فقد قال: "وأكثر سيبويه من قوله: (زعم الخليل) في مقام الاحتجاج". وقال أيضاً: "... وقال غيره -يعني ابن بطّال-: كثر استعمال الزعم

(١) تهذيب اللغة ١٥٩/٢، اللسان (زعم).

(٢) شرح التلخيص لابن السبكي (عروس الأفراح): ٦٦/٣، معاهد التنقيص للعبّاسي: ٢٨٢/١.

(٣) شرح صحيح مسلم: ٤٥/١، ١٧٠/١، وأعاد نحوه في: ٧٦/٥.

بمعنى القول... وقد أكثر سيويوه في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها: زعم الخليل".<sup>(١)</sup> وقريبٌ منه عند الحافظ المباركفوري.<sup>(٢)</sup>  
ونقل السيوطي عن (الإفصاح) أن (زعم) بمعنى: (علم) في كتاب سيويوه.<sup>(٣)</sup>

وقال الفيومي: ويُطْلَقُ الزعم بمعنى القول، ومنه: (زَعَمَتِ الحنفيةُ) و(زَعَمَ سيويوه) أي: قال.<sup>(٤)</sup>

ولن أكتفي بالنقل واستماع حُكم غيري، فقد درست مواضع الزعم كلها، وخلصْتُ إلى مثل الذي ذكره العلماء آنفاً، والأدلة عشرة:

### الدليل الأول: تصريحه بموافقه، أو بصحته، أو بتقويته:

فلا مجال للشك أو التردد أنه أراد تضعيفاً أو مخالفة؛ فهو الذي استعمل لفظ (الزعم) وهو نفسه، لا غيره الذي يقول لنا: إنه موافقه أو مقويه.

فقد نقل قول شيخه يونس: إن (لييك) اسم واحد (أي: مفرد) وقول شيخه الآخر الخليل: إنها تثنية. (٣٥١/١) ثم انتقد الأول، وانتصر لرأي الخليل وصحَّحه، مع أنه يسمي الرأيين كليهما زعماً، أحدهما وافقه ونصره، والآخر اعترضه، فلا يعني الزعم عنده شيئاً يتعلق بالقبول والرد.

ويقول: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن قولهم: (رَبِحْتُ) الدرهمَ درهمًا) محالٌ، حتَّى تقول: (في الدرهم) و(للدرهم)". (٣٩٥/١) وأردف مؤيداً تأييداً

(١) ذان النصاب في: فتح الباري: ١٥٢/١، ٥٥١/١٠.

(٢) تحفة الأحوذ في شرح سنن الترمذي للمباركفوري ٢٤٧/٣.

(٣) المهم: ٢١٢/٢.

(٤) المصباح المنير: ٢٧١/١. ونقل عنه في: التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٨٦/١.

(٥) ضُبِطَ عند الأستاذ: عبد السلام هارون - رحمه الله - : (رَبِحْتُ)، وفيها تطبيع. وفي نسخة بولاق: (رَبِحْتُ) بسكون الحاء وبتاء الفاعل. وهو الموافق لما في شرح السيرافي ١٢٧/٢. والأليق بالموضوع الواردة فيه.

ظاهراً، قال: "وكذلك وجدنا العرب تقول". ولم يُحل ذلك بينه وبين استعمال الزعم.

ونقل عن يونس زعماً أن العرب ترفع نحو: (هو مني مزجرُ الكلب)، ثم وصف هذا الرفع بالحسن، وهو الذي زعم أن يونس قد زعمه. (٤١٦/١-٤١٧) ومثله أن يونس أيضاً زعم أن أبا عمرو كان يقول: (داري من خلف دارك فرسخان)، ثم حكم سيبويه عليه أنه مذهب قوي. (٤١٧/١) وقد وصفه قبل بالزعم.

وقال: "وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: (ما جاءت حاجتك) فيرفع". (١/٥١) وقبل ذلك بيسير كان سيبويه قد قرّر أن الرفع في نحوه كثير.

وقال عن الوصف المشتق العامل إذا أضيف: "وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة - قد يجوز فيهنّ كلهنّ أن يكنّ معرفة". وقال مؤيداً وناصرًا: وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: (مررتُ بعبد الله ضاربك) فجعلتَ (ضاربك) بمثلة (صاحبك)". (٤٢٨/١).

وبعده نقل زعماً ليونس وحده في تعريف نحو: (مثلك)، واستدلّ له أيضاً. (١/٤٢٨-٤٢٩).

وحكّم في إحدى مسائل التحذير أن النصب أحسن، إذ قال: "فإن قلت: (إياك أنت وزيد) فأنت بالخيار: إن شئت حملته على المنسوب، وإن شئت على المرفوع المضمّر؛ لأنّك لو قلت: (رأيتك قلتَ ذاك أنت وزيد) جاز، فإن قلت: (رأيتك قلتَ وزيداً) فالنصب أحسن؛ لأنّ المنسوب يُعطَفُ على المنسوب

المضمّر، ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمّر إلا في الشعر، وذلك قبيح، أنشدنا  
يونس لجرير:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ      أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

أنشدناه منصوباً، وزعم أن العرب كذا تُنْشِده. (٢٧٨/١-٢٧٩) فما زعمه  
يونس هو الموافق لما أخبر سيبويه أنه الأحسن.

ويشبه هذا أنه حكم بالجودة على شيء زعمه شيخاه: الخليل ويونس  
كلاهما، وهو الرفع في نحو: (عائذ بالله) و(أتميمي). (٣٤٧/١).

وذكر آراءً للخليل في (الجماء الغفير) وفي (وحده) وفي (مررت بهم ثلاثهم)  
وقال: إنه زَعَمَهَا كُلُّهَا، ثم التفت إليها مرة أخرى، وصرّح بنصرها، حين فضلها  
على رأي ليونس، فقال: "والذي نأخذ به الأول". (٣٧٧/١) ونصّ الشاطبي  
أن رأي سيبويه هو عينه رأي الخليل. (المقاصد الشافية: ٢/٢٤).

وذكر في النعوت جواز إجرائها على المنعوت، وأجاز القطع بالرفع على  
الابتداء، والقطع بالنصب، على تقدير فعل، ووصف القطع بأنه جيّد مرتين،  
وبالحُسْنِ، وحكّم على كل ذلك بالجواز، وبأنه واسع، وبأنه جائز عربي. (٦٢/٢-  
٦٥، ٧٣) وليس عجيباً أن تراه ينقل عن يونس زعمين: يزعم في أولهما أن القطع  
بالنصب عربي (٦٣/٢)، وأن القطع بالرفع جائز (٦٥/٢، ٧١/٢). أو أن  
تسمعه يقول: إنهم زعموا أن أبا عمرو كان ينشد أحد الأبيات في هذا الباب  
بالنصب. (٧١/٢) وأن يونس<sup>(١)</sup> زعم أنه سمع نحوه بالنصب أيضاً. (٧٢/٢) نقل  
ذلك جميعه، وقد رأيت يحكم على كل هذا بالجواز صريحاً، وأنه حسن وجيد،  
وأن الباب كله واسع، فكل زُعم شيوخه موافقة لما صرّح باختياره من قواعد  
وأجازه من أساليب، ووسّع فيه القول.

(١) في شرح السيراقي: أنه في بعض النسخ (عيسى). (١٩١/٢)



وقال: "وزعم يونس أنك تقول: (مررت بزيد أخيك وصاحبك) <sup>(١)</sup>" ثم نصره بقوله: "كذلك سمعناه من العرب" <sup>(٢)</sup> (٦٧/٢) وروى له شاهدين. وحكم في مقام آخر لم يذكر فيه يونس أنك لو قلت: (مررت بزيد أخيك وصاحبك) كان حسناً. (٣٩٩/١).

وذكر تأويل الخليل لقول الأخطل: (.... فأبيت لا حرج ولا محروم) أن التقدير: فأبيت بمثلة الذي يقال له: لا حرج ولا محروم، وسماه زعماً، ونقل رأياً آخر، يؤوله على النفي، كأنه قال: فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به، وسماه زعماً أيضاً، ثم جهر باختيار هذا الأخير المزعوم، فقال: "والتفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل". (٨٤/٢-٨٦) ولم يذكر ثالثاً، فسمى ما اختاره زعماً.

وسمى رأياً للخليل في (كلّ) زعماً مرتين اثنتين، مع أنه يؤيده، إذ قال: "والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه". (١١٦/٢-١١٧).

ويشبهه كثيراً أنه قال: "وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة". (٢/٢٠٥) ثم قال عن المسألة نفسها: "... وهكذا سمعناه من العرب". (٥٠٦/٣). وقال عن الخليل: "وزعم أن من العرب من يقول: (أيون هؤلاء) و (أيان هذان)...". (٢/٤٠٩-٤١٠) وفي أثناء ذلك شهد لهذا السماع المزعوم بقوله: "وقد سمعناه من بعضهم". فاعجب له يقول: إنه زعم، ويصدق!

(١) النص في شرح السيرافي مختلف، وفيه: وزعم يونس أن ذلك أكثر، كقولك: .... (١٨٩/٢ ب).

(٢) ظاهر أنه قول سيويو، لا قول يونس، يدل على ذلك ما في شرح السيرافي (١٨٩/٢ ب).

وقال عن نحو: (من أمام) و(من قدام): "وزعم الخليل أنه نكرات كقول أبي النجم:

(يأتي لها من أيمن وأشمل) وزعم أنه نكرات إذا لم يضمن إلى معرفة كما يكون (أيمن) و(أشمل) نكرة...". (٢٩٠/٣) أعاد الزعم مرتين، ثم أيده تأييداً ظاهراً، فقال: "وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه". ثم زاده تأييداً على تأييد: "وسألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون: (من قديمة) و (من ورثة) لا يجعلون ذلك إلا نكرة، كقولك: (صباحاً ومساءً وعشية وضحوة) فهذا سمعناه من العرب". والعجيب من أمر هذه المسألة ومن أمر الزعم عنده أنه ذكر بعد هذا رأياً ليونس فيها، عدّه قولاً مرةً، وزعماً أخرى، ولم يرتضه، بل قال عنه: "وهذا مذهب، إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب". (٢٩١/٣) فالذي يقوله العرب ويؤيده صنيع العلويين والتميميين أجمعين يُسمّى زعمًا فحسب، والذي لا يقوله أحد من العرب يُتلطف معه، فيوصف بالقول أيضاً ! ونقل زعماً ليونس، وصفه بأنه القياس، ويقول: "وكذلك تقول العرب". (٣٠٣/٣)

(٢٩٣) وعزى لسيبويه في بعض المصادر.<sup>(١)</sup>

وقال عن نحو: (يوم يوم) و(صباح مساءً) ونحوهما ممّا يرد فيه التركيب: "وزعم يونس، وهو رأي، أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد - يعني التركيب والبناء على الفتح - إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً". ثم قال ناصر نصرّاً بيناً: "وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل". (٣٠٣/٣) .

(١) شرح الجزولية الكبير: ٧٢١/٣.

وقال: وزعم الخليل أن (مَرَمَرِيس) من (المراسة) (٤٣٢/٣) ثم قال مؤيداً: "والمعنى يدل". وسيأتي في هذا البحث أنه حَكَم فيها بمثل حُكْم الخليل مرتين دون ذكره، في موضعين مختلفين.

وقال: "وزعم يونس أن أَلِف (ام) موصولة". ثم أتى بما يفيد الموافقة، قال: "وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف، كما فتحوا الألف التي في (الرجل) وكذلك (اليمين)". وذكر بيتاً يشهد له، وعقب: "سمعناه هكذا من العرب". (٥٠٣/٣) واستدل على ذلك أيضاً في موضع آخر. (٣٢٤/٣) وقضى فيها أنها وصلٌ، دون الإشارة إلى يونس. (١٤٨/٤).

وقال: "وزعم يونس أنهم يقولون: (ضربت رأسيهما) وزعم أنه سمع ذلك من رُوبة أيضاً". (٦٢٢/٣) فهذا الذي سمّاه مرتين زعماً سماعاً عن ثقة لا يُشكُّ فيه، وقد أقرّ سيبويه بكونه موافقاً القياس، ولم يمنعه اجتماع ركني النحو فيه: السماع، والقياس أن يعدّه زعماً.

وأورد فيما أورد رأي الخليل في نحو: (جاء) و(شاء)، وعدّه زعماً، ووصفه بأنه حسن، وبأنه جميل. (٣٧٧-٣٧٨/٤). وسيأتي له ذكرٌ أيضاً. وسترى بعدُ في بحث السماع أنه قد حكم على مسموع زعم مشايخه نقله - بأنه عربي حسن، أو عربي جيد، أو جيّد بالغ، أو كثير، أو بأنه قد سمعه هو أيضاً عن العرب.

**الدليل الثاني: أن الظاهر من كلام سيبويه في الموضع نفسه موافقة ما عبّر عنه بالزعم:**

والفرق بين هذا والأول: أني هنالك قد تحققت موافقة سيبويه للمزعم من لسانه، وتيقنتها وأخذتها من صريح قوله. أما هاهنا فأنا الذي تلمست الموافقة، ورجحتها، وأعاني عليها قوم آخرون، من العلماء المتقدمين والشرح.

وذلك في مواضع كثيرة عدداً ، تقارب واحداً وأربعين ومائتين<sup>(١)</sup> ، أو تنيف عليها، وقد تأملت هذه المواضع العديدة فلم أجد فيها رائحة الاعتراض بيّنة، أو أحسُّ من الشيخ عدم الرضا، بل ظاهر الأمر المتابعة، ولم أرَ فيها كلها على كثرتها أحداً ممن راجعت كتبهم من الشراح أو المصنفين - على كثرتهم - أشار إلى خلاف بين الشيخ والأئمة الذين سبقوه بالعلم والإيمان، ونَقَلَ عنهم أنهم زَعَمُوا .

وأصنفها في الأمور الآتية:

أ- ما ألح إلى تأييده :

أرى ذلك فيما ذكره قبل المسألة أو بعدها أو في أثنائها من توافق أو تقارب أو عرضٍ يدل على الاتفاق ولا يوحى بغيره، فالشأن شأن المتفقين، والحديث حديثهم، فقد قال عن تأويل الخليل ل(لبيك) و(حنانيك) وأهما تشيتان: إنه زَعَمَ، مع أنه الموافق لقوله في جميع الفصل . (٣٤٨/١ ، ٣٥١) .

ونقل عن يونس مرتين زعمه أن الجر خطأ في نحو: (ما مررت برجل مسلم فكيف رجلٍ راغبٍ في الصدقة) أو (ما مررت برجل فكيف امرأة) (١/٤٤١، ٤٣٥) وهو الظاهر من كلام سيويه في الموضعين، والسيرافي ينصُّ على موافقة سيويه يونسَ خلافاً للكوفيين (شرح الكتاب ١٥٤/٢ ب)، ونقل السيوطي عن سيويه ما يفيد اتفاه مع شيخه، وهو أنه قال عن نحو الجملتين السالفتين: إنه رديء، لا تتكلم به العرب. (الجمع ٢٦٤/٥) .

---

(١) قد أكرر مرة أخرى بعض المواضع في العد؛ لأنها تناسب أكثر من مطلب من مطالب البحث.

وأجاز الرفعَ في قولك: (مررت برجل حسبك به من رجل)، ووجه هذا أنه يكون في حكم الجملة، ثم نُقل عن الخليل ما يؤيد هذا، قال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن (به) ههنا بمنزلة (هو) ولكن هذه الباء دخلت ههنا تأكيداً، كما قال: (كفى الشيب والإسلام) و(كفى بالشيب والإسلام)". (٢٦/٢) فزعمُ الخليل - كما ترى - إنما هو مؤيد لحكم سيبويه.

وأنشد قولَ ذي الرمة:

لقد حَمَلْتُ قَيْسُ بنَ عِيْلَانَ حَرْبَهَا      على مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوَابِ وَالْحَرْبِ  
أخاها إذا كانتَ عِضاضاً سَما لَهَا      على كُلِّ حالٍ من ذُلُولٍ ومن صَعْبِ

وقال: "زعم الخليل أن نَصَبَ هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناسَ ولا مَنْ تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجَعَلَهُ ثناءً، ونَصَبَهُ على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكرُ المقيمين. ولكنه فعلٌ لا يُستعمل إظهاره". ثم نظره تنظير المؤيد له بشيء آخر، وأوله بمثل تأويل الخليل، إذ قال: "وهذا شبيهٌ بقوله: (إنا بني فلان نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يخبر مَنْ لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاً، إلا أن هذا يجري على حرف النداء". (٦٥/٢-٦٦).

وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول: (قائمٌ زيدٌ) وذلك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ". (١٢٧/٢) ومضى يشرح، ولا يخالف إلى آخر الفصل، وذكر الاستقباح بعد ذلك مرتين، فهو مؤكِّد كلام شيخه الذي سماه زعماء، وسترى أن العلماء من بعدهما عزوا لسيبويه مثل الذي عزوه للخليل.

وفي موضع آخر: "وسألت الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد :

إِنْ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا      خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

فزعهم أن(خويرين) انتصبا على الشتم ،ولو كان على (إن) لقال:  
(خويربا). (١٤٩/٢-١٥٠) ولو تأملتَ كلامه وتقريره الذي قاله بعد ذلك  
لعلمتَ أنه وشيخه متفقان تماما، ولا يغرّك التعبير بالزعم.

وقرّر قاعدةً مشتهرة، وهي امتناع نداء ما فيه (أل)، ووصفها بأنها زعمٌ  
الخليل، ولم يعترضها بشيء ، بل استرسل في ذكر النظائر وحشد الأدلة وما  
يقويها في القياس (١٩٧/٢). حتى إن الشارح السيرافي شرحها منسوبة إلى  
سيبويه. (٤٣/٣ ب) والطريف في الأمر أن مما قوّى به سيبويه زعمَ الخليل زعمًا  
آخر لشيخه الثاني يونس (١٩٩/٢).

وقال: "وزعم -يعني الخليل-<sup>(١)</sup> أنه لا يستقبح: (وَأَمَّنْ حَفَرَ بئرَ زَمَماه)؛ لأن  
هذا معروف بعينه، وكأنّ التبيين في الندبة عذرٌ للتفجع". وظاهرٌ أنه يوافقه  
فقد قال بعدُ: "فعلى هذا جرّت الندبةُ في كلام العرب" (٢٢٨/٢).

وقال: "وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: (يا أبة) و(يا أبت) لا تفعل  
و(يا أبتاه) و(يا أمّناه) فزعم الخليل -رحمه الله- أن هذه الهاء مثلُ الهاءِ في (عَمّة)  
(وخالّة) وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع من العرب من يقول: (يا أمّة لا  
تفعل) ". ولا يعني الشيخُ باستعمال الزعم المكرّر مخالفةً، فقد قال مؤيّدًا كلامَ  
شيخه ومستدلًّا عليه: "وبذلك على أن الهاء بمثلة الهاء في (عَمّة) و(خالّة) أنك  
تقول في الوقف: (يا أمّة) و(يا أبة) كما تقول: (يا خاله)..." (٢١٠/٢-٢١١)  
وذَكَرَ ما هو أكثر من هذا ، يستدلُّ به على صدق كلام الخليل.

(١) هذا هو الظاهر من السياق، وفي أصول ابن السراج أن الزاعم يونس. (٣٥٨/١).

وحكى قاعدة شهيرة في الترخيم: "واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيءٌ إذا لم تكن آخره الهاء". وأخذ تعليلها عن شيخه ، فقال: "فزعم الخليل - رحمه الله - أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ؛ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ؛ لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص ، ففكروا أن يحذفوه إذ صار قصارهم أن ينتهوا إليه". (٢٥٥/٢) فتعليل الشيخ لا يخالف قاعدته ، بل يؤيدها ، ولم يذكر غيره ؛ فهو مقررٌ به ، وقد عزا السيرافي هذا الحكم وتلك العلة إلى أهل البصرة كلهم. (١٧٠/٣) .

وقال عن ترخيم المنادى المركب: "فزعم الخليل - رحمه الله - أنه تُحذف الكلمة التي ضُمَّت إلى الصدر رأساً ، وقال: أراه بمترلة الهاء". (٢٦٧/٢) وفي الصفحة التالية قال: "إذا رَحَّمتَ رجلاً اسمه : (خمسة عشر) قلت: يا خمسةً أقبل". ثم قال بعد: "وأما (اثنا عشر) فإذا رَحَّمتَه حذفت (عشر) مع الألف...". (٢٦٩/٢) وهذا الحكم يُعزى في بعض المصادر للبصريين من غير إشارة إلى خلاف.

وقال: "ف(لا) لا تعمل إلا في نكرةٍ من قِبَل أنها جواب فيما زعم الخليل - رحمه الله - في قولك: (هل من عبد أو جارية) فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة". (٢٧٥/٢) ثم تراه قريباً من ذلك يُعوّل على هذا التعليل نفسه في مسألة أخرى من مسائل (لا)، فهو يقول: "واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (من) وبين ما تعمل فيه؛ وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: (لا فيها رجل)، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل". (٢٧٦/٢) .

وأورد- رحمه الله - شواهد وأمثلة للاستثناء المنقطع من مثل قوله تعالى: ﴿مَا

لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ﴾ [النساء ١٥٧] عند بني تميم الذين يرفعون، ثم ذكر أن الخليل زعم أن هذا الرفع على حدّ قوله:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ  
جعل الضرب تحييتهم، كما جعلوا الظنّ علمهم. (٣٢٣/٢) وسيبويه يرى أيضاً هذا التأويل، فقد قال من قبل: "وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون اتباع الظن علمهم، وحسن الظن علمه، والتكلف سلطانه". (يشير إلى أمثلة أخرى). وذكره أيضاً في المسألة نفسها عند قول بعض بني تميم: (لا أحدَ فيها إلا حمارٌ) قال فيه: "وإن شئت جعلته إنسانها، قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيَا أُنَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ  
فجعلهم أنيسه. ومثل ذلك قوله: (مالي عتابٌ إلاّ السيفُ) جعله عتابه". (٣١٩/٢-٣٢٠) وعُزي له ذلك في أحد تأويلين.<sup>(١)</sup>

وقال: "(هذا باب ما يقدم فيه المستثنى، وذلك قولك: (ما فيها إلاّ أباك أحد) و(مالي إلاّ أباك صديق). وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا، ولا يكون مبدلا منه؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى". (٣٣٥/٢) ويبيّن أنه أوردته وهو راضٍ عنه؛ فإنه اعتمد عليه بعد ذلك مرتين في الفصل نفسه.

(١) شرح الرضي: ٧٢٩/٢/١.



ويقول عن عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع: "وَزَعَمَ الخليل أن هذا إنما قُبِحَ من قَبْلِ أن هذا الإضمار يُبَيَّنَّ عليه الفعل، فاستقبحوا أن يَشْرِكَ المَظْهَرُ مضمراً يَغَيِّرُ الفعلَ عن حاله إذا بَعُدَ منه". (٣٧٨/٢) وهو يعمل بهذه العلة ، ويعتمد عليها بقية الباب في بيان حسنه مع المنصوب، وفي وجهِ حُسْنِه بعد الفاصل. والأعلم ينقل هذه العلة المزعومة عن سيبويه، ولا يذكر الخليل (النكت ١/٦٦٦-٦٦٧) وكأن ابن عقيل يفهم ذلك أيضاً من ظاهر كلام سيبويه في العطف. (المساعد ٢/٤٦٩) .

وأورد عن يونس أنه زَعَمَ أن أبا عمرو يلحّن كونَ الضمير ضميرَ فصلٍ في نحو: ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود ٧٨] مع أنه يؤيد تلحينه في الموضع نفسه، ويستدل على ذلك، وينقل عن شيخه الخليل ما هو مثلُ ذلك ، قال "وكان الخليل يقول: والله إنه لَعَظِيمٌ جَعَلُهُم (هو) فصلاً في المعرفة، وتصييرُهُم إياها بمترلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً". (٣٩٧/٢) .

ومن واضح ذلك قوله: "وَزَعَمَ الخليل أن (مَنَّهُ) و(مَنْتَيْنِ) و(مَنْيْنِ) و(مَنَاتِ) و(مَنِينِ) كل هذا في الصلة مُسَكَّنُ النون، وذلك أنك تقول إذا قال: (رَأَيْت رجلاً أو نساءً أو امرأةً أو امرأتين أو رجلاً أو رجلين) -: مَنْ يافتي". ٤٠٩/٢ وهذا عينه ما قرره سيبويه قبل ذلك بأسطر في أول الباب حين قال: "فإن وصل قال: (مَنْ يافتي) للواحد والاثنين والجمع".

والغريب أن الرأي الذي يوافقه سماه زعماً ، وهو رأي الخليل ، والذي يخالفه لم يسمّه كذلك ، وهو رأي يونس .

وبعد أن تكلم على النصب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية قال: "واعلم أنك إن شئت قلت: (اتتني فأحدثك) ترفع. وزعم الخليل أنك لم ترد أن

تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدثك ألبتة جئت أو لم تجيء". (٣٦/٣) وكل كلامه في المسألة يوافق هذا ولا يخالفه، فقد ذكر شاهدين بالرفع وأولهما مثل هذا التأويل الخليلي.

وقال: "وزعم-يعني الخليل-أنه لا يحسن في الكلام: (إن تأتني لأفعلن) من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة". (٦٥/٣) وتقرير سيبويه بعد موافقه، ومنه: "... فهكذا جرى هذا في كلامهم، ألا ترى أنه قال عز وجل: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا

لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف ٢٣] وقال عز وجل: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي

أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود ٤٧] لما كانت (إن) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها

جوابٌ ينجزم. بما قبله، فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت". (٦٦/٣) وحكى في الجزم بجواب الطلب رأي الخليل بقوله: "وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: (ائتني آتتك) فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتتك". (٩٤/٣) وفي ظني أن هذا لا يختلف كثيراً، أولاً ينبغي أن يفرق بينه وبين ما قاله سيبويه قبل زعم الخليل مباشرة: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب: (إن تأتني) بـ (إن تأتني)". وقد قال من قبل: "وزعم الخليل أنك إذا قلت: (إن تأتني آتتك) فـ (آتتك) انجزمت بـ (إن تأتني)، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر، حين قلت: (ائتني آتتك)". (٦٣/٣) ومن العلماء المتأخرين من لا يفرق بين رأيهما في جزم جواب الشرط، بل لا يفرق بعضهم بينهما في جزم جواب الطلب أيضاً.

وأنشد قول الشاعر:

كونوا كَمَنْ وَاَسَىٰ اُخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعاً اَوْ نَمُوتُ كِلَانَا

ثم أردف: "وزعم الخليل أنه يجوز أن يكون (نعيش) محمولا على (كونوا) ...". (٩٧/٣) والظاهر لي أنه لا يخالفه، حتى إن السيرافي قال: "وقد تقبل أصحابنا ذلك، وما اعترض فيه بشيء أحد علمته منهم". (٢٥٠/٣ ب).

ووصف تأويل الخليل بالزعم في نحو قول الأسود بن يعفر:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطُ الْمَجَالِسِ (١٣٥/٢-١٣٦)  
والظاهر أنهما متفقان؛ فالفارسي - وهو العليم بهما - يعزو لهما في البيت مذهبا واحدا. (الأغفال ١٠٩٤/٢).

وقال: "سألته عن قوله: (كما أنه لا يعلم ذلك فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ) وهذا حق كما أنك ها هنا) فرعم أن العاملة في (أن) الكاف، و(ما) لغو، إلا أن (ما) لا تحذف من هاهنا". (١٤٠/٣) ثم نظّر سيبويه ذلك، واستدل له من عنده. والسيرافي يعزوه إلى سيبويه. (٣٣/٤ ب).

قال: "زعم الخليل أنه يجوز: (لأضربنه أذهب أم مكث) وقال: الدليل على ذلك أنك تقول: لأضربنك، أي ذلك كان". (١٨٦/٣) وتجده بعد قليل يعمل بذلك، ويحمل عليه، إذ قال: "وقد تدخل (أم) في (عَلِمْنَاهُ أَوْجَهْلْنَاهُ) و (سَمِينَاهُ أَوْ لَمْ تُسَمِّهِ) كما دخلت في (أَذْهَبَ أَمْ مَكَثَ)". يومئ إلى زعم الخليل، ويحمل عليه، ويقيس.

وذكر قولاً ليونس في صرف ما سَمِّيَ بفعل، وليس في أوله زيادة من زيادات الفعل أو ما يشبهها، وسماه زعماً، (٢٠٦/٣) وهو بعد ذلك يؤيده، كما صرح بذلك السيرافي (٨٣/٤ ب)، ويستدل له بالقياس والسماع، ويخالف ضده، ويقول: "فإن سميت رجلاً بـ (ضرب) فهو مصروف". ويقول: "فإن حقرت

هذه الأسماء صرفتها؛ لأنها تشبه الأسماء، فيصير (ضاربٌ) و(ضاربٌ) ونحوهما بمتزلة (ساعِدٍ) و(خاتِمٍ)، فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء - انصرف...".

ويقول: "وأما (هلم) فزعم - يريد الخليل - أنها حكاية في اللغتين جميعاً - يعني الحجازية والتميمية<sup>(١)</sup> - كأنها (لَم) أُدخلت عليها الهاء كما أُدخلت (ها) على (ذا)" (٣/٣٣٢) ومثله في (٣/٥٢٩) ومضى يشرحه كأنه رأيه هو؛ فعبّر بضمير المتكلم، قال: "لأنني لم أرَ فعلاً قط بُني على ذا، ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل". ثم قوّاه بقوله: "وقول بني تميم: (هلمُمن) يقوي ذا، كأنك قلت: الممن، فأذهبت ألف الوصل". وقال في الموضع الآخر قولاً يدل على تأييده هذا الرأي: "...والهاء فضل، إنما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم". وعُزِّي نحوه للبصريين عامة، ولو خالف سيبويه ما وسع أحداً تجاهله.

ومن أظهر الأمثلة وأعجبها أنه ذكر في اسم الفاعل (جاء) أن الهمزة الباقية هي التي كان أصلها ياءً فقلبت همزة، وأن لام الكلمة قلبت ياءً ثم حذفت. وذكر رأي الخليل أن فيها قلباً، وسماه زعماً مرتين. (٤/٣٧٧، ٣٧٨) ثم قوّى قوله هو بأن أكثر العرب تقول: (لاثٌ) و(شاكٌ) بحذف الهمز، قال: "فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في (جاء) هي الهمزة التي تبدل من العين". ولو رجعت ببصرك تبحث عن هذا الزاعم لوجدته إياه؛ فهذا رأيه الذي انتصر له، وبدأ به الفصل، وخالف فيه شيخه، ومع ذلك سمى رأيه هو زعماً، ثم لم يلبث أن قال: "وكلا القولين حسن جميل". يقصد رأيه الذي عدّه زعماً، ورأي شيخه الذي سمّاه مرتين

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩١، الارتشاف ٣/٢٠٩

زعماء! فلا تكاد تجد في هذه المسألة أن للزعم معنى يشتمل على تردّد أو عدم رضا.

وكرر مرتين أن الخليل يزعم أن ياء (دَهْدَيْتِ) أصلية لا زائدة. (٤/ ٣٩٣، ٣١٤) وهو في الموضعين يُظهر الموافقة، واستدل في الموضع الثاني على ذلك بقولهم: (دَهْدُوْةَ الْجُعَلِ) وقالوا: (دُهْدِيَّة) كما قالوا: (دُخْرُوْجَة) وهذا يدلّك على أنّها مبدلة من (دَهْدَهْتِ).

وقال عن الخليل إنكاره جواز نحو: (بَنِي) في النسب: "وزعم الخليل أن مَنْ قال: (بَنِي) قال: (هَنِّي وَمَنِّي) وهذا لا يقوله أحد". (٣/ ٣٦٣) وكان قد ألزم غيره هذا الإلزام نفسه في هذه المسألة عينها، إذ قال: "أما يونس فيقول: (نَنِّي) <sup>(١)</sup> وينبغي له أن يقول: (هَنِّي) في (هَنَّهُ)؛ لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث". وأما أنا فلا أحد فرقاً واضحاً بين قوله وزعم الخليل.

وقال في صدر أحد أبوابه: "هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمترلة اسم واحد". ثم أردفه بقوله: "وزعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر". (٣/ ٤٧٥) ولم يخرج طوال الفصل عن ذا الذي قاله أو زعمه الخليل، وهو مشهور.

وقال: "وزعم يونس أنك تقول: (هَلَّا تقولَنَّ وألا تقولَنَّ) فعلق تعليق المؤيد: "وهذا أقرب؛ لأنك تعرض، فكأنك قلت: (افعل)؛ لأنه استفهام فيه معنى العرض". ومثّل من عنده بما يوافق زعم يونس، قال: "ومثّل ذلك: (لولا تقولَنَّ)؛ لأنك تعرض". (٣/ ٥١٤).

(١) كذا في طبعة هارون وبولاقي، ولعل الأحسن: (بَنِي) كما في المتن المنقول في شرح السيرافي ١٦٠/٤

ب ونكت الأعلام ٨٩٦/٢ وفي نسختين من نسخ الكتاب أشار لهما المحقق - رحمه الله.

ونقل عنه أيضاً زعمه أن رؤية قال: (ثلاث أنفس) على تأنيث (النفس)، ثم زاده من عنده مثالين آخرين، وشاهدين اثنين موافقاً ومؤيداً. (٥٦٥/٣)

ومن عجائب هذا أنه ذكر استعمالاً شاذاً للعرب، وهو قولهم في الجمع: (حلق) و(فلك)، وفي المفرد: (حلقة) و(فلكة) بسكون اللام، ثم ذكر الوجه الذي لا شذوذ فيه<sup>(١)</sup> بقوله: "وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: (حلقة)". (٣/٥٨٤-٥٨٣).

وذكر أن الخليل يزعم أن (الكَمأة) اسم جمع، وليس تكسيرا لـ (كَمْء). ثم تجده يستدل له، وينظر تنظير راضٍ عنه. (٦٢٤/٣) ونقل الرضي توافقهما واستدلال سيبويه لشيخه.<sup>(٢)</sup>

وقال: "وزعم الخليل أنك حيث قلت: (فَتَنَّتْهُ) و(حَزَنَّتْهُ) لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا...". وشرحه وتقريره في هذا الموضع لا يخرجان أبداً عما زعمه الخليل. (٥٦/٤).

والموضع التي جرى فيها التعبير بالزعم وتحققت فيها الموافقة - أو تلمستها في الموضع نفسه - أو رجحتها كمثل التي سبقت كثيرة جداً.<sup>(٣)</sup>

(١) تقرير الشذوذ وعدمه في: شرح السرياني ١٧/٥، والنكت: ١٠٠٢/٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٠٣-٢٠٤ ونحوه في شرح السرياني ٤٦/٥، والنكت للأعلم: ١٠٢٦/٢.

(٣) ترى نماذج من ذلك في: ٧٢٢-٧٣، ٢٤١، ومثلها المسألة نفسها في: ٣٠٠/٣، ٢٥٩/١، ٢٨٦،

٢٩٥، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٤٨، ٣٧٤، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٧٨، ٣٨٧،

٤٠٩، ٤١٦ (ثلاثة مواضع) ١٢/٢، ١٣-١٤، ٧٢، ٧١، ٦٥، ٦٣، ١٠١، ٩٢ (موضعان)، ١٠٨،

١١٦، ١٣٥، ١٤٣، ١٥٣، ١٦٦، ١٥٨، ١٦٩-١٧٠، ٢٠٧، ٢٠٩-٢١٠، ٢٢٨، ٢٧٣،

٣٩٦ (وفيها إشكال يطلب تحريره من شرح السرياني، ونكت الأعلام ٦٧٦/١ وحاشية الكتاب لحقيقه)

٤٠٤، ٤٠٩ (الموضع الثاني) ٣/١٠٤، ١٣٥-١٤٠، ١٣٦ (موضعان) ١٤٩، ١٧٤، ٢٣٦، ٢٣٧،

٢٤٩، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٠٧ (الموضع الثاني) ٣٦٣ (الموضع الثاني) ٣٧٨، ٣٨٤ (الموضع الثالث)، ٣٩٤

ومما يمكن إدراجه أيضاً في سياق الاتفاق أنه كثيراً ما وجدته يسرد قاعدة متسقة مع ما قبلها وما بعدها، ولا تحسُّ منه مخالفة لها، ثم يخبرك في خاتمتها أو في أثنائها أنها زعمٌ واحدٌ من شيوخه ، ولا ريب عندي أنه لو كان مخالفاً أو معترضاً لما أوردها كذلك، ولا عتني بما يدل على استقلاله برأي آخر، كأن يبدأ بلفظ الزعم في أول المسألة مثلاً، ويُحرّر رأيه صريحاً مقابلاً لذلك المزعوم، ومن أمثلة ما قد ذكرت لك قوله: "وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء ٣] فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقليل له: مَنْ؟

فقال: بنو فلان. فقوله جل وعز: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا، فيما زعم يونس". (٢/ ٤١) فظاهر الإيراد أنهما - رحمهما الله - متفقان عليه في الآية، وسيجيء أنه يُعزى لسيبويه فيها. وإن كان قد يظهر من قوله في غير الآية في تأويله لهذه اللغة القليلة أنه يرى الألف والواو والنون علامات للإضمار مثل علامة التأنيث. (الكتاب ١/ ١٩، ٢/ ٤٠).

وتراه يقول: "وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء". ثم أعقب قاعدته بقوله: "زعم يونس أن رؤية كان يقول: (ما أحسن رأسيهما)". وأيده بشاهد آخر. (٢/ ٤٨).

وذكر قولك: (هذا عَرَبِيٌّ مَحْضًا) وقال فيه: "والرفع فيه وجه الكلام". وأردف: "زعم ذلك يونس". (٢/ ١٢٠) فهذا يؤيد كلامه، وسماه زعمًا، وهو يعزى له. <sup>(١)</sup>

= ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٧٥، ٤٧٦ (الموضع الأول) ٥٣٣ (موضعان) ٥٨٥، ٦٢٠، ٦٢٤، ٣٩

(موضعان). ٢٣/ ٤، ٢٣ (موضعان) ٥٧، ٦١، ٢١٠، ٢٧٩، ٣٤٤، ٣٥٨، ٤٠٩، ٤١٩.

(١) كما في قولهم: (هو عربيٌّ قلبًا) و(قلبٌ). اللسان (قلب).

وقال: "... وإذا لم تُلحق الألف قلت: (وا زيد)". ثم قال: "والإلحاق وغير الإلحاق عربي، فيما زعم الخليل - رحمه الله - ويونس". (٢٢١/٢) وقد قرّر هو ذلك من قبل، في أول الباب، حين قال: "اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق، كما لم تلحق في النداء". وأجاز الإلحاق فيما هو أبعد من ذلك، فهو يقول: "وإذا أضفت المندوب، وأضفت إلى نفسك المضاف إليه المندوب فالياء فيه أبداً بيّنة، وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تلحق، وذلك قولك: (وا انقطاع ظهرياه) و(وا انقطاع ظهري)...". (٢٢٢/٢).

فالمسائل القرية السالفة تلاقيك في كتابه على أنها من أحكامه، مؤلفة مع ما قبلها، غير أنه لأمانته لا يبخل عليك أن يخبرك أنه نقلها لك عن واحد من أشياخه واستفادها منهم، ولا تلتفت إلى تعبيره بالزعم؛ فإنما يريد شيئاً خيراً من الذي خطرَ ببالك.

ومن أماراتها - أعني الموافقة - أنه كثيراً ما يؤوّل الرأي المزعوم تأويل المؤيد له، وينظره تنظير الراضي عنه، فهو يقول عن (ما) في صيغة التعجب: إن الخليل زعم أنها بمرتلة قولك: (شيء) (٧٢/١) ثم قال بعد: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: (إني ممّا أن أصنع) أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً. ومثّل ذلك: (غسلته غسلاً نِعماً) أي: نِعَمَ الغسل". (٧٣/١) فنظر له بشيئين، ولم يغمز فيه بشيء.

ونقل عن الخليل زعمه - رحمه الله - أنه يجوز أن تقول: (بعت الدار ذراعاً بدرهم) وأن تقول: (بعتُ البئرَ القفيزان بدرهم) واستطرد في توجيهه استطراد الذي لا يجد فيه حرجاً. (٣٩٤/١).



وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة". وذهب يشرح ذلك ويعلله وينظره: "وذلك أنه إذا قال: (يا رجل) و(يا فاسق) فمعناه كمعنى: (يا أيها الفاسق) و(يا أيها الرجل) وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه، وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا، وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولا لاء؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما، كما استغنيت بقولك: (اضرب) عن (لتضرب)". (١٩٧/٢) وفي هذا الموضع نفسه يصرح بكلام يشبه كلام الخليل المزعوم، إذ قال: "وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته، أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره، وعَنَوْه، ولم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام؛ فمن ثم لم يُدخلوهما في هذا ولا في النداء". ويواصل الشيخ تأييده، فيقول: "ومما يدل على أن (يا فاسق) معرفة قولك: (يا خباث) و(يا لكاع) و(يا فساق) تريد: يا فاسقة ويا خبيثة ويا لكعاء، فصار هذا اسماً لهذا، كما صارت (جعار) اسماً للضبع، وكما صارت (حَدام) و(رَقاش) اسماً للمرأة و(أبو الحارث) اسماً للأسد". ثم قال أيضاً: "ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: (يا فاسقُ الخبيث) ومما يقوي أنه معرفة ترك التنوين فيه؛ لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون، وينون إذا كان نكرة".

وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك: (يا عجابه) و(يا بكراه) إذا استغثت أو تعجبت". ثم علق مرتضياً ومستحضراً النظر: "فصار كل واحد منهما يعاقب

صاحبه ، كما كانت هاء (الجَحَاجِحَة) معاقبة ياء (الجحاجيح) ، وكما عاقبت الألفُ في (يَمَان) الياءُ في (يَمَنِي). قال: "ونحو هذا في كلامهم كثير، وستره إن شاء الله عز وجل". (٢/٢١٨) وسيأتي أن هذا الرأي والتعليل يعزيان لسيبويه والخليل معاً - رحمهما الله - .

وقال: "وسألت الخليل - رحمه الله - ويونسَ عن نصب قول الصلتان العبدى:

يا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلهُ جَرِيرٌ ولكنْ في كُلِّبٍ تَوَاضُعُ

فرعما أنه غير منادى، وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يا قائل الشعر شاعراً. وفيه معنى: حسبك به شاعراً". ثم قرَّب قولهما المزعوم وشرَّحه وقوّاه بالمثل، فقال: "كأنه حيث نادى قال: (حسبك به) ولكنه أضمر، كما أضمروا في قوله: (تالله رجلاً) وما أشبهه، مما ستجده في الكتاب، إن شاء الله عز وجل". (٢/٢٣٦-٢٣٧) والبغدادى ينقل عن الأعلام أن رأي الخليل وسيبويه في البيت واحدٌ، لا يختلف.<sup>(١)</sup>

ونحوُ ذا مما أظهر فيه الموافقةَ بالتنظير والتأويل كثيرٌ، سوى ما ذكرتهُ.<sup>(٢)</sup>

ب- ما وافق عنوانه:

ولا ريب أبداً أن سيبويه يرتضى عنوانه الذي اصطفاه لنفسه، ليسمَ به أبوابه، وهو أهم حكم يطلقه، وأصرح قاعدة يصل إليها، فكلُّ ما يورده تحته موافقاً له فهو مراده الذي يرضى عنه، وإن سَمَّاهُ زَعْمًا؛ ولذلك تجده يتردد فيما

(١) الخزانة: ١٧٤/٢-١٧٥.

(٢) كما في: ٢٥٩/١، ٣٠٤، ٣٠٣-٣٠٥، ٣٢٣، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٤٨، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٧٨،

٣٨٧، ٣٩٣، ٤٠٩، ٣٩٤، ٤١٦ (ثلاثة مواضع) ٢/٢٦، ٦٥-٦٦، ٩٧، ١٢٧، ١٨٥-١٨٦

(موضوعان)، ١٩٩ (الموضع الثاني) ٢٠٧، ٢١١، ٢٢١، ٣٤٤، ١٠٧/٤، ٢١٠.

بعد في كتب النحويين على أنه قولٌ لسيبويه، ولم يلتفتوا إلى صيغة الزعم، ولم يفهموا منها اعتراضاً ولا ما يقرب منه، إذ لا يُتصورُ منه إلا أن يضع عناوانات كتابه وأبرز مظاهر علمه بناءً على فهمه هو، لا على فهم غيره.

فهو يقول في أحد عناواناته: "هذا باب ما يجيء من المصادر مُثَنَّى منتصباً على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهاره". ثم بدأ: "وذلك قولك: (حنانيك)، كأنه قال: (تحنناً بعد تحنن)...". (٣٤٨/١) وقال بعد: "ومثل ذلك: (لبيك) و(سعديك) (١/١) (٣٤٩) وقال في أثناء هذا الباب: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن معنى التثنية أنه أراد: تحنناً بعد تحنن". (٣٤٨/١) فقارن - غيرَ مأمورٍ - بين مضمون عنوانه ورأي الخليل في (حنانيك) الذي سَمَّاهُ زِعماً مرتين (٣٥١/١، ٣٤٨) ورأي الخليل في (لبيك) وقد عدَّه زِعماً (٣٥١/١) - لا تَجِدُ بينهما فرقاً يناسب التعبير بالزعم. وعَنونَ بـ (هذا باب ما ينتصب على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهاره في غير الأمر والنهي) وأورد فيه: (أخذته بدرهم فصاعداً) و(يا عبد الله)، ثم قال: "ومن ذلك قول العرب: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا) فزعم يونسُ أَنَّهُ على قوله: (مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرَ زَيْدًا) ولكنه كثر في كلامهم، واستعمل، واستغنوا عن إظهاره...". (٢٩٢/١) ولا أحد فرقاً بين العنوان وما زعمه يونس.

وقال: "هذا باب ما يُجْعَلُ من الأسماءِ مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألفُ واللامُ، نحو: العِراكِ) وهو قولك: (مررتُ بهم الجَمَاءَ الغَفِيرَ) و (الناسُ فيها الجَمَاءُ الغَفِيرَ) فهذا يَنْتَصِبُ كانتصابِ (العِراكِ). وزعم الخليل - رحمه الله - أَنَّهُم أَدخَلُوا الألفَ واللامَ في هذا الحرف، وتكَلَّمُوا به على نِيَّةٍ مالا تدخله الألفُ واللامُ، وهذا جُعِلَ كقولك: (مررتُ بهم قاطِبةً)...". (٣٧٥-٣٧٦) فالعنوان - كما ترى - لا يفارق الزعمَ، والعلماءُ من بعدُ لم يشيروا إلى خلاف.

وعنون أيضاً بـ ( هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ) فكان من الذي أورده فيه قوله: "وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله رب العالمين)، فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية". (٦٣/٢) ومثل هذا المزعوم هو الذي جعله يضع ذلك العنوان.

ومن عنواناته: ( هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمترلة الآخر ) (٢٠٥/٢) وذكر تحته: "وذلك قولك: (يا زيدَ زيدَ عمرو) و(يا زيدَ زيدَ أخينا) و(يا زيدَ زيدنا) وزعم الخليل -رحمه الله- ويونس أن هذا كله سواء<sup>(١)</sup>، وهي لغة للعرب جيدة". ثم أعاد تفسير الخليل له بالزعم. فهذا المزعوم هو عنوانه، وعُزي لسيبويه<sup>(٢)</sup>، ولم يُشر السيرافي إلى خلاف.

ووضع عنواناً في باب المنادى: (هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، ولا يقع في موقعه غير المفرد). وابتدأ قائلا: "وذلك قولك: (يا أيها الرجل) و(يا أيها الرجلان) و(يا أيها المرأتان) ف(أي) ههنا فيما زعم الخليل -رحمه الله -كقولك: (يا هذا)، و(الرجل) وصفٌ له، كما يكون وصفاً لـ(هذا)...". (٢٠٨/١٨٨).

ونقل عن الخليل منع لحاق ألف الندبة صفة المندوب، وسمّاه زعماً مرتين (٢/٢٢٥-٢٢٦) مع أنه الموافق عنوانه الذي صدر به المسألة: (هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب) وتأمّل! فالرأي الذي خالفه في هذه المسألة -وهو رأي يونس الذي يميز نحو: (وازيد الظريفاه) -أورده ولم يسمّه زعماً، فالرأي المنصور عنده مزعوم، والرأي المعارض غير مزعوم.

(١) فسّره ابن يعيش أنهما يريدان رفع الأول ونصبه.

(٢) الارتشاف: ١٣٥/٣.

وقال: "هذا باب ما لا يجوز أن يُندب) وبدأ بقوله: "وذلك قولك: (وارجلاه) و(يا رجلاه) وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال". (٢٢٧/٢) فهو - كما ترى - يبيّن بابه على زعم شيخه، ويستدل عليه ويقوّيه. والسيرافي يشير إلى موافقة سيبويه لشيخه.<sup>(١)</sup>

وقال عن نحو: (لا غلامِي لك): "وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت للإضافة؛ ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة". (٢٧٦/٢) مع أنه الموافق لعنوان الباب: (هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة) وتقرير سيبويه أول الباب وفي أثنائه يشهد بذلك.

وذكر مرة هذا العنوان: (هذا باب ما جرى على موضع المنفي، لا على الحرف الذي عمل في المنفي) وأول شيء فيه: "فمن ذلك قول ذي الرمة:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عِدَّ عِنْدَهَا      وَلَا كَرَعٌ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ

وقال رجل من بني مذحج:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِينُهُ      لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا يجري على الموضع، لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أن الشاعر حين قال: (فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا) أجراه على الموضع" (٢٩١/٢-٢٩٢) وليس في بقية الباب ما يشير إلى غير هذا.

وقال: "هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول اتصاله بالفاء، وما انتصب لأنه غاية". وافتتحه بما لا يختلف عنه، يقول: "تقول: (سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) و(قَدْ سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) سواء، وكذلك (إِنِّي سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) فيما زعم الخليل، فإن جعلت الدخول في كل ذا غايةً نصبت...". (٢٠/٣).

(١) شرح الكتاب: ١٥٧/٣-ب.

ومن أظهر ذلك وأبينه أن وضع عنواناً، وأنشأ باباً كاملاً مبنياً على زعم لشيخه، يقول: " ( هذا باب ما أُجري على موضع (غير)، لا على ما بعد (غير) : زعم الخليل - رحمه الله - ويونس جميعاً أنه يجوز: ( ما أتاني غير زيد وعمرو ) والوجه الجرح؛ وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلا زيد) وفي معناه فحملوه على الموضع، كما قال: (فلسنا بالجبال ولا الحديدًا) فلمّا كان في موضع (إلا زيد) وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع، والدليل على ذلك أنك إذا قلت: (غير زيد) فكأنك قد قلت: (إلا زيد)، ألا ترى أنك تقول: (ما أتاني غير زيد وإلا عمرو) فلا يقبح الكلام، كأنك قلت: (ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو)". (٣٤٤/٢) فقد سقتُ الباب كاملاً بعنوانه الصريح المتفق مع ما تحته من زعم، ولم يزد عليه إلا تعليلاً وتنظيراً، يوافقان زعم شيخه، حتى كأن السيرا في يعزوه إلى سيويه نفسه (١) .

وقريب منه قوله: "هذا باب إجرائهم صلة (من) وخبره إذا عنيت اثنين كصلة (الذين)، وإذا عنيت جميعاً كصلة (الذين). فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس ٤٢]، ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: (من كانت أمك) و(أيهن كانت أمك) ألحق تاء التأنيث لما عني مؤنثاً كما قال: (يستمعون إليك) حين عني جميعاً. وزعم الخليل - رحمه الله - أن بعضهم قرأ: ﴿وَمَنْ تَقُنْتُ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب ٣١] فجعلت كصلة (التي)

(١) شرح الكتاب: ٣/١٢٤ ب.

حين عنيت مؤثناً". (٤١٥/٢) فلا فرق بين ما أشهره سيبويه في عنوانه وما زعمه شيخه ؛ فلم يزد عليه إلا مثالين آخرين، والقاعدة واحدة. ويشبهه في الظهور وتطابق المزعوم وعنوان الباب قوله: "(هذا باب ما تكون فيه (أن) بمثالة (أي)). وذلك قوله عز وجل: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا وَاصْبِرُوا﴾ [ص ٦]، زعم الخليل أنه بمثالة (أي) ؛ لأنك إذا قلت: ( انطلق بنو فلان أن امشوا) فأنت لا تريد أن تحبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة ١١٧] وهذا تفسير الخليل ، ومثل هذا في القرآن كثير". (١٦٢/٣) .

ومنه - وهو ظاهرٌ جداً - قوله: "(هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً) وشرع فيه بقوله: " زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً ب(ضارب) من قولك: (ضارب) وأنت تأمر ، فهو مصروف...". (٢٠٦/٣) فالعنوان موافق تماماً زعم يونس، وهو أول شيء بدأ به، والباب كله يؤيده، ولا أثر عند الشراح والمتأخرين لخلاف بينهما.

وصنع عنواناً، وعقد باباً صدره بزعم ليونس، ولم يخالفه أبداً، أو يزد عليه، إذ قال: "(هذا باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث): زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً: طلحة أو امرأة أو سلمة أو جلبة، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعته قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل...". (٣/٣٩٤) فغاية هذا الزعم أنها قاعدة مسلمة نقلها عن شيخه. وقال السيرافي: "لا خلاف بين أصحابنا في ذلك"<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الكتاب: ١٧٧/٤.

ومثل ذلك وافر غير قليل.<sup>(١)</sup>

ج- ما أيده بالسماع وانتصر له بالشاهد:

وهذا أمانة رضاه عنه، ودليل عدم اعتراضه، فقد أورد زعم الخليل جواز نحو: (له صوتٌ أيما صوت) أو (مثل صوت الحمار) أو (له صوت صوتاً حسناً) وقال: "زعم ذلك الخليل". وأيده بمسموع آخر، قال: "ويَقْوِي ذلك أن يونس وعيسى جميعاً زعما أن رؤية كان يُنشد هذا البيت نصباً:

فيها ازدهافٌ أيما ازدهافٍ". (٣٦٤/١)، وذهب يوضح ذلك. واللافت للنظر أن الرأي المزعوم منصور عنده بسماع مزعوم أيضاً؛ وهذا يؤكد أنه لا يتهيب (الزعم) ولا يرى فيه ما يضعفه.

وقال: "وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة: (وا غلاميه)...". ثم نظر سيبويه واحتج له بقول ابن الرقيات:

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعَوَّلَةٌ      وَتَقُولُ سَلَمَىٰ وَارَزَّيْتِي (٢٢١/٢).

وذكر أن الخليل زعم أنه يجوز أن تقول: (آتيك اليوم غدوةً وبكرةً) تجعلهما بمنزلة (ضحوة) ثم أورد سماعاً يؤيده، وهو قولهم: (آتيك بكرةً) وهو يريد الإتيان في يومه أو غده، قال: زعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول ذلك. (٣/٢٩٤) فالحكم مزعوم، والشاهد عليه مزعوم، وسيبويه موافق.

ونقل زعم يونس تجويزه في (كَفَّةٌ كَفَّةٌ) البناء على الفتح فيهما، أو إضافة الأول إلى الثاني، ثم علّق على الثاني -وهو خلاف الأشهر- مؤيداً ومقوياً بسماع مزعوم أيضاً، فقال: "والدليل على أن الآخر مجرور ليس ك(عشر) من (خمسة) أن يونس زعم أن رؤية كان يقول: (لقيته كَفَّةً عن كَفَةٍ يا فتى)...". (٣٠٤/٣)

(١) التمس المزيد في الصفحات: ٢٤١/١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٧، ٤٠٩. ٨٣/٢.



وهذا عجيب منه أن يسميهما زعماء، مع أنه يؤيد الأول، وهو المشهور الموافق لما قبله في الباب، ويصدق الثاني بمسموع يدلّ عليه، وهو مزعوم أيضاً؛ وهذا يؤكد لي أنه لم يرد بالزعم ظاهر معناه.

ويمائل هذا أنه ذكر أن الخليل زعم أن أصل (بنت) و(ابنة): (فَعَلٌ) كما أن (أخت) (فَعَلٌ) أيضاً، قال: "يدلك على ذلك (أخوك) و(أخاك) و(أخيك) وقول بعض العرب-فيما زعم يونس-: (آخاء) فهذا جمعُ (فَعَل)...". (٣٦٣/٣).

وسياتيك-إن شاء الله- في فصل السماع أنه يذكر عن أحد العلماء أنه زعمَ سماع قولٍ عن العرب، ثمّ تراه يسانده بسماع آخر من عنده.  
د- ما لم ينتقده أو يطعن فيه بشيء، ولم يُورد في المسألة قولاً سواه، ولم يذكر العلماء خلافاً، فالأصل الموافقة:

فقد نقل عن شيخه الخليل ثلاث زعمات في موضع واحد، ولم يعقب عليها بشيء. (٣٧٤/١) ويظهر لي أنه يميل إليها، كما في (٣٧٥/١)  
وحكى قول العرب: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا) (٢٩٢/١) ونقل تأويل يونس وسمّاه زعماء، ولم يذكر غيره. ويشتهر القول في المصادر المتأخرة، ولا أرى فيها أثراً لخلاف بين سيبويه وأحد من شيوخه.

وفي صحيفة واحدة (٤٢٨/١) نقل الزعم أربع مرات، عن شيخه الكبيرين: يونس والخليل، جهر بتقوية الزعمين الأخيرين منهما، وسيأتي لهما ذكر، أما الأولان فأغفلهما من التعليق، والذي بدا لي أنه موافق أيضاً، فقد حكى السيرافي أنه لم يخالف يونس في الموضع الأول أحدًا من النحويين البصريين. (شرح الكتاب: ١٤٤/٢ ب).

وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يجوز أن تقول: (كم غلاماً لك ذاهباً) تجعل (لك) صفة ل (الغلام) و (ذاهباً) خبراً لـ (كم)...". (١٦٩/٢) ولم يذكر أزيد من هذا، وقد تجد في بقية الباب ما يُفهم عن بُعد موافقته، لكن الأكيد أنك لن تجد فيه مخالفته.

وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن قولهم: (بك الله نرجو الفضل) و (سبحانك الله العظيم) نصبه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعم أن دخول (أي) في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء...". (٢٣٥/٢) - (٢٣٦) رأيان يعرضهما - كما ترى - ولا يُيدي تأييداً أو يعرض اعتراضاً، أمّا أنا فسألحتهما بالأصل والغالب في شأن التلميذ وشيخه الأجلّ، فأدعي توافقهما رغم لفظ (الزعم).

وهو يتحدث عن بعض شأن نون الوقاية أورد إشكالين على نفسه ، وجاء بجوابهما من عند الخليل، وسماه زعماً، واكتفى به، قال: "فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: (إني) و (كأني) و (لعلي) و (لكني)؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أمّا كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء. فإن قلت: (لعلي) ليس فيها نون؟ فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون، ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام؛ وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون، كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه...". (٢/٣٦٩) فانظرُ إليه يفزع إلى أستاذه في جواب مشكلات، ولم يمنعه ذلك أن يصفه بالزعم؛ وذلك أنه لم يرد به مشهور معناه.

وأورد في باب تحقير المؤنث ثلاثة آراء زعمها الخليل (٤٨٣، ٤٨١/٣) ولم يورد غيرها، ولم يعترضها بشيء أبداً ، ولم يذكر خلافاً بينهما فيها العلماء

المتأخرون، وإنما أوردتها في ضمن مسائل أخرى عبّر عن بعضها بالزعم ، وعن أكثرها بالقول، والظاهر لي من مجموع الباب أنه يرتضيه، وعُزي أحد الآراء فيه لسيبويه، كما سيأتي. وقال عن نوني التوكيد: " وزعم الخليل أنهما توكيد ، كما التي تكون فضلاً، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً". (٥٠٩/٣) لم يزد على هذا المزعوم الذي كثر نقله في المصادر المتأخرة على أنه قول للخليل، ولم تشر إلى مخالفة سيبويه. وهكذا كل هذه المواضع، سواء منها ما نقلته أو ما لم يتيسر لي نقله، وهو كثير جداً<sup>(١)</sup>.

وقد ينظر غيري في مسائل الموافقة السابقة بجميع صورها الأربع، فيبدو له في طائفة منها غير الذي بدا لي، فلا يستظهر في بعضها الاتفاق، لكن ذلك لا ينفي أن سيبويه موافق أكثر ما عبّر عنه بالزعم، وقد يجد غيري مواضع أخرى تلتبس فيها الموافقة، فتعوض ما سقط، وتزداد على ما بقي.

### الدليل الثالث: أنه في موضع آخر اعتمده وعمل به ، دون ذكر صاحبه أو وصفه بالزعم:

وذلك في نحو ستين موضعاً، يذكر الرأي فيها مرتين: أما إحداها فمنسوب فيها إلى أحد العلماء مصرحاً بأنه زعمه زعماً، وأما الأخرى فيذكره فيها على أنه من عنده هو، ولا يعزوه إلى زعم واحد منهم، وفي هذا دليل أنه حين عبّر بالزعم أول مرة لم يكن مخالفاً أو معترضاً.

(١) من مثل: ٢٩٥/١، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٧٨، ٣٦١ (الموضع الأول)، ٣٩٣. ١٣/٢ (الموضعان)، ٢٦، ٧٥، ٢٣٨، ٢٧٣، ٤٠٧. ٦٤/٣، ١٣٠ (الموضع الأول والثاني)، ١٣٨، ٢٧٨، ٣٣٨ (ثلاثة مواضع)، ٤٩٩، ٥٣٣ (الموضع الأول)، ٥٦٨، ٥٨٥، ٥٩٩، ٦٠٠. ٢٣، ٢٠/٤ (موضعان)، ١٧٦، ٢١٧، ٢٤١.

فقد قال: "زعم أبو الخطاب أن (سُبْحَانَ اللَّهِ) كقولك: (بِرَاءَةَ اللَّهِ من السُّوء) كأنه يقول: (أبرئ براءة الله من السُّوء)". (٣٢٤/١) وهو معنى كلام سيبويه في موضع آخر غير مشير إلى أبي الخطاب وزعمه، إذ قال: "... فهذا تمثيل، وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان (براءة الله) تمثيلاً ل(سبحان الله) ولم يُستعمل". (٣٥٣/١) وأعاد هذا مرتين في الصحيفة نفسها والتي تليها. وقال: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: (عائذ بالله) يريد: أنا عائذ بالله، كأنه أمرٌ قد وقع بمرتلة (الحمد لله) وما أشبهه". (٣٤٧/١) وحكم في الصفحة نفسها أن الرفع جيد، وقد قرّر ذلك من قبل وأقرّه، دون إيماء إلى يونس وزعمه. (٣٤١/١).

وذكر تأويل الخليل ل(مرحبا) واصفاً إياه بالزعم (٢٩٥/١)، ثم ذكره مرتين مرتضيا له، دون عزو أو وصف بالزعم أو شك. (٣٢٧/١، ٣٢٨). وقال: "وزعموا أن ناساً يقولون: (كيف أنت وزيداً) و(ما أنت وزيداً)". (١/٣٠٣) وتراه يورد الأخير منهما مقراً له، ولا يذكر الناس وزعمهم. (٣٠٩/١). وذكر أنهم زعموا نقلَ قراءة (٨٣/٢) ثم أوردها هو دون ذكرٍ لهم ولا إشارةٍ إلى زعمهم. (١٠٦/٢).

وفي عمل (إن) وأحواتها نقل زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب. (١٣١/٢) وهو عينه ما حكم به هو في موضع آخر. (١٤٨/٢).

وقال: "وتقول: (كم مثله لك) و(كم خيراً منه لك) و(كم غيره لك) كل هذا جائز حسن؛ لأنه يجوز بعد (عشرين) فيما زعم يونس". (١٥٩/٢) فتراه قد وضع قاعدته وبنائها على زعم يونس، ولا ريب أنه لا يشك فيه، وإلا لما اعتمد عليه وسماه جائزاً حسناً، بل إنه أجازه في موضع آخر، ولم ينقل عن أحد،

قال: "... ومن ذلك قول العرب: (لي عشرون مثله)". (١/ ٤٢٧) ونقل أبوحيان عن ابن أصبغ أن سيبويه أجاز ذلك وحكاه عن يونس.<sup>(١)</sup> وقال: "وزعم الخليل أن قولهم: (لاه أبوك) ... إنما هو على (الله أبوك) ... ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان". (١٦٢/٢ - ١٦٣) وسيبويه يقر هذا ويردده ثلاث مرار، غيرَ ذاكِر الخليل. (١١٥/٢، ١٢٨/٣، ١٢٩/٣). (٤٩٨).

وحكى عن الخليل زعمه أن المجرورَ بدلٌ من التنوين في نحو: (لي مثله عبداً) من باب التمييز. (١٧٢/٢) وكان قبله بأسطر قد لَوَّحَ بمثله، فقال: "وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمترلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها، ولا محمولاً على ما حملت عليه". تأملْ لا تجدَ فرقاً بيناً بينهما، على أنه قد ردّد ذلك في موضعين يقربان منه، (٢٠٩/٢، ٢٢٦/٢) وعلى أن المسألة شهيرة، ولم يُذكرَ فيها خلافٌ بينهما.

وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف، نحو: (يا عبد الله) و(يا أخانسا) والنكرة حين قالوا: (يا رجلاً صالحاً)؛ حين طال الكلام). (١٨٢/٢) وهو - رحمه الله - يعلل بالطول أيضاً، ويعوّل عليه في مواضع أخرى. (١٨٤/٢، ١٩٩، ٢٢٨) ويعزى إليه هذا التعليل في الكتب المتأخرة.<sup>(٢)</sup>

وسمّى قول الخليل زعماً، وهو أن (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدل من (يا)، فهي في آخر الكلمة بمترلة الياء في أولها. (١٩٦/٢) مع أنه يعتمد صريحاً، ويقول له أول الكتاب (٢٥/١) دون إشارة إلى الخليل، وهو رأي مشهور يعزى للبصريين

(١) الارتشاف: ٣٧٧/١.

(٢) كما في الارتشاف: ١٢١/٣ وغيره.

أجمعين دون تفريق (أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢، التبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١)  
وقال السيرافي: أجمع عليه أصحابنا. (شرح الكتاب: ٤٢/٣) وعزي للخليل  
وسيبيويه معاً وجميع الموثوق بهم (معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٤/١، وإعراب  
القرآن للنحاس: ٣٦٤/١) .

وقال: "وزعم الخليل -رحمه الله- أن قولهم: (يا طلحة أقبل) يشبه (يا تيم تيم  
عدي) (٢/ ٢٠٧) وهذا الذي سماه زعماً عاد إليه ليقرره، ولا يذكر الخليل ولا  
زعمه، فيقول متحدثاً عن الإقحام في نحو: (لا أبالك): "... وصارت اللام بمرتلة  
الاسم الذي ثني به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك  
قولك: (يا تيم تيم عدي) وبمرتلة الهاء إذا لحقت (طلحة) في النداء لم يغيروا  
آخر (طلحة) عما كان عليه قبل أن تلحق " (٢/ ٢٧٧) ونحوه في: ١/ ٥٣ .

وقال: "وزعم الخليل -رحمه الله- أن النون إنما ذهبت للإضافة (يريد: في  
نحو: لا مسلمي لك) ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة..." (٢/ ٢٧٦)  
وعنوان سيبويه وشرحه للباب لا يختلف عن ذلك، وتجده يكرره موافقاً  
الخليل، دون ذكره (٢/ ٢٨٤) .

وقال: "وسألت الخليل -رحمه الله- عن قول العرب: (ولا سيما زيد) فزعم أنه  
مثل قولك : (ولا مثل زيد) و(ما لغو" (٢/ ٢٨٦) وحديثه في موضع آخر  
يداني هذا، حين يذكر - دون نقل عن الخليل- أن (ما) من (ولا سيما) تأكيد  
لازم للكلام، وصارت كالمثل، قال: "فرب تأكيد لازم، حتى يصير كأنه من  
الكلمة" (٢/ ١٧١) .

وقال: "وأما (أتاني القوم سواك) فزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا كقولك:  
(أتاني القوم مكانك) و(ما أتاني أحد مكانك) إلا أن في (سواك) معنى

الاستثناء". (٣٥٠/٢) وكون (سوى) بمعنى (مكان) هو ما يؤيده سيبويه في موضع ثانٍ، إذ يرى أن (سوى) لا يجري في الكلام إلا ظرفاً، وقد يخرج عنه في الضرورة. (٣١/١).

وعن قول الشاعر:

ولكنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ      بُعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ

يقول: "فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمهر الهاء، وأراد: (إنه) و(لكنه)...". (٧٣/٣) وإنك واجدٌ عنده نحو هذا في قوله: "فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت، فمن ذلك قولك: (إنه مَنْ يَأْتِنَا نَاتِه) وقال جل وعز: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾ [طه ٧٤] و(كُنْتُ مَنْ يَأْتِي آتِه) وتقول: (كان مَنْ يَأْتِه يُعْطِه) و(ليس مَنْ يَأْتِه يُحِبُّه) إذا أضمرت الاسم في (كان) أو في (ليس)؛ لأنه حينئذ بمنزلة (لست) و(كنت) ". (٧٢/٣) واعتمد نحو ذا وأقره في مواضع أخرى. (١٦٣/٣-١٦٥).

وقال عن قول العرب: (افعل هذا إمّا لا): "زعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا: (إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّا لا) ولكنهم حذفوه؛ لكثرة في الكلام". (١٢٩/٢) وكلامه في غير هذا الموضع يُفهم منه تصديقه به، حين تكلم عن لزوم (ما) عوضاً من المحذوف في نحو هذه الكلمة. (٢٩٤/١).

وذكر أن يونس زعم جواز نحو: (كأين رجلا رأيت) بالنصب. (١٧٠/٢) وهو نفسه قد أوردها به. (١٥١/٣) وقد قال في الموضع الأول: "وإن حذفت (مِنْ) فعربي". وقال: ... (كأين) عملت فيما بعدما كعمل (أفضلهم) في (رجل) حين قلت: (أفضلهم رجلا) فصار (أي) بمنزلة التنوين، كما كان (هم) بمنزلة التنوين.

وقال عن نحو: (يا أيها الرجل): "ف(أيّ) هاهنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك: (يا هذا)". (١٨٨/٢) وقد صرّح بنحو هذا، مما يوافق ما زعمه شيخه في (٥٧/٢) ومضمون شرحه أيضاً لا يبعد عنه. (١٨٨/٢ - ١٨٩ و ٢/٢٣٠).

وعن نحو: (اغفر لنا أيتها العصابة): "وزعم - يريد الخليل - أن دخول (أيّ) في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء، يعني (أيتها العصابة) فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه (يا) ولكنهم خزلوها، وأسقطوها حين أجروه على الأصل". (٢/٢٣٥ - ٢٣٦) وأرى له كلاماً موجزاً يدل على هذا ويقرب منه. (١٧٠/٣).

وقال في باب القسم: "وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: (إن كان لصالحاً) ف(إن) بمتلة اللام، واللام بمتلة النون في آخر الكلمة". (١٠٤/٣) وتجده يكرر نحوه على أنه صاحبه الذي يرضاه. (١٤٠/٣) وقال: "وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إن) بمتلة كلمة واحدة...". (١٥١/٣) وقد ردّد هذا مرتين دون إشارة إلى الخليل. (٣/١٦٤، ٣/٣٣٢).

وقال: "وزعموا أن ناساً يُذكرون (معزّي)، زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون:

ومِعْزَى هَدِباً يَغْلُو      قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا" (٣/٢١٩).

كأنهم جعلوا الألفَ للإلحاق، لا للتأنيث، فهو عندهم مذكّر؛ ولذلك صرّفوا ونوّنوا، مع أنه في موضع آخر ذكر أنه يَعْرِفُ من العرب من يُنَوِّنُهَا، قال: "وسألت يونس عن (معزّي) و (ذِفْرَى) فيمن نَوَّنَ، فقال: هما بمتلة ما كان



من نفس الكلمة...". (٣٥٢/٣)<sup>(١)</sup> وصرّح في موضع آخر أن ألفها للإلحاق، لا للتأنيث. (٤١٩/٣) .

وقال عن نحو: (من أمام) و (ومن قدام) :إن الخليل زعم أنهما نكرتان، كرّر ذلك مرتين. (٢٩٠ / ٣) وهو قد قال من قبلُ مثل هذا عن (من قبل)، والموضع واحد. (١٩٩/٢) وقد مضى أنه يُصرّح بتأييده وموافقته.

وقال عن (بحراني) في النسب: "وزعم الخليل أنهم بنو (البَحْر) على (فَعْلان) وإنما كان القياس أن يقولوا: (بَحْرِي)". (٣٣٦/٣) وفي موضع آخر ألمح إلى أنه يرى ذلك أيضاً، ويقول بتغيير البناء في النسب، وينسب إلى غير لفظه، بل إلى وزن آخر، قال: "ومنهم من يقول: (هَامِيٌّ) و (يَمَانِيٌّ) و (شَامِيٌّ) فهذا كـ (بحراني) وأشباهه، مما غيّر بناؤه في الإضافة". (٣٣٨/٣) .

وقال في النسب إلى (أُمِّيَّة): "وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: (أُمِّيٌّ)". (٣٤٤/٣) ومع أن هذا سماع لا يتطرق إليه الشك فقد أظهر قبوله بعدُ فقال: "ومن قال: (أُمِّيٌّ) قال: (حَيِّيٌّ)". وقال عن قياس مّا: "... ولا ينبغي أن يكون أبعد من (أُمِّيٌّ) فإذا جاز في (أُمِّيَّة) : (أُمِّيٌّ) فهو أن يجوز في (رَمِيٌّ) أحدر؛ لأن قياس (أُمِّيَّة) وأشباهها التغيير". (٣٤٧/٣) وصرّح به سوى هذا أربع مرات: (٣٤٩/٣، ٣٥٠، ٤٠٨/٤، ٤١٦) .

وقال عن السين في (سيفعل): "وزعم الخليل أنها جواب: (لن يفعل)" (٢١٧/٤) وهذا الزعم موافق أو مقارب لما قاله هو في موضع غيره، قال: "وإنما هي إثبات لقوله: (لن يفعل)". (١١٥ / ٣) وقال: "و(لن أضرب) نفسي لقوله: (سأضرب)...". (١٣٦-١٣٥/١) .

(١) وانظر تقرير رأي سيبويه في شرح شواهد الإيضاح للقيسي: ٨٥٧/٢.

ونقل في تصحيح الواو في مثال قولاً زعم الخليل أن العرب قالت. (٣/٣٩٢)  
ثم تجده ينقله مرة أخرى ولا يذكر الخليل. (٤/٤١٥) .

وقال :إن يونس زعم أن العرب تقول: (صَمَامِح) و(دَمَامِك) (٣/٣٤٢)  
والسيرافي يذكر اتفاقهما على ذلك. (٤/١٦٨) وسيبويه نفسه ينقله عن  
العرب في مقام آخر ولا يعتمد فيه على يونس. (٤/٣٢٧) .

وأورد عن الخليل أنه يزعم أن (مَرْمَرِيس) من (المَرَاة) ويزعم أنهم ضاعفوا  
الميم والراء. (٣/٤٣٢) وهو يصدّقه تماماً حين حكم عليها مرةً أنها على  
زنة (فَعْفَعِيل). (٤/٢٦٩) بل نصّ صراحة على مثل زعمي شيخه السابقين، ولم  
يذكره. (٤/٣٢٧) .

وذكر أن الخليل يزعم أن النون زائدة في (عَنْتَرِيس). (٣/٤٤٥) وهو مؤيده  
قبل هذا؛ فإنه جعلها هناك مثل (مَنْجُون) التي حكم على نونها الأولى بالزيادة.  
(٤/٣٠٩) ويؤيده في مقام آخر (٤/٣٢٢) .

ونقل أن يونس زعم أن تحقير (سَفَرَجَل): (سُفَيْرَج). (٣/٤٤٩) وهو في  
الموضع نفسه يفعل ذلك في غير مثالٍ على هذا الوزن، ويصرّح به فيما بعد في  
(سفرجل) عينها. (٣/٤١٧) .

وقال: "وزعم يونس أنهم يقولون: (رُبَمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ) و(كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ  
ذَاكَ)؛ لأنه فَعْلٌ غير واجب". (٣/٥١٨) وقد أجاز قبله ما هو أبعدُ  
منه، مثل: (يَجْهَدُ مَا تَبْلَغَنَّ) وأشباهه. (٣/٥١٦) .

وكان مما جاء به في تعليل الفتح عند التقاء الساكنين أن الخليل يزعم أنهم  
شبهوه بـ(أين) وأشباهها. (٣/٥٣٣) وسيبويه يعتمد هذه العلة في الموضع  
نفسه بعد أسطر، وفي موضعين آخرين بعيدين، من قبلُ ومن بعدُ: (٣/٤١٣، ٤/٤  
١٥٣-١٥٤) .

وقال: "وزعم يونس أن العرب تقول: (خَوَاتِمَ ودَوَائِقَ وطَوَائِقَ) على (فَاعِلٍ)". (٤٢٥/٣) ثم أورده مَورِدَ المَرَضِيِّ الذي لا شُبْهة عنده فيه، فقال: "وما كان من الأسماء على (فَاعِلٍ) أو (فَاعِلٍ) فإنه يكسر على بناء (فَوَاعِلٍ) وذلك: تَابَلٌ وَتَوَابِلٌ وَطَابَقٌ وَطَوَائِقٌ". (٦١٤/٣).

وقال: "وزعموا أن ناساً من العرب يقولون: (من الله) فيكسرونه، ويُجرونه على القياس". (١٥٤ / ٤) وخاتمة قولته توحى برضاه، وقد تقدم له ماهو صريح، إذ قال غير شاك: "ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال". (٥٣٤/٣).

وقال: "وأما (قد) فهي جواب لقوله: (لَمَّا يَفْعَل) فتقول: (قد فَعَلَ)". ثم قال: "وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر". (٢٢٣/٤) ولا أجد فرقاً بيناً بين قوله وزعم الخليل، بل إنه قد صرح في موضع سابق بأنها لقوم ينتظرون شيئاً. (١١٤-١١٥/٣). فانظر الفرقَ بينه وبين شيخه في أمرها !

ويقول عن (تَيَقُّورٍ): "وزعم الخليل أنها من (الوقار). (٣٣٢/٤) فتاؤها منقلبة عن واو، وفي سياق آخر أشار إلى ما يوحى أنه يرى ذلك أيضاً. (٣٣٤/٤).

وقريب من ذلك جداً قوله عن (تَوَلَّجٍ): "وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان... وذلك قولهم: (تَوَلَّجَ) زعم الخليل أنها (فَوَعَلٌ) فأبدلوا التاء مكان الواو". ومضى يشرح شرح الموافق: "وَجَعَلَ (فَوَعَلًا) أولى بها من (تَفَعَّلَ)؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام (تَفَعَّلًا) اسماً، و(فَوَعَلٌ) كثير". (٣٣٣/٤) كما أنه أشار في مواضع أخرى أن التاء تبدل من الواو في مشتقات لهذه الكلمة، كمثّل (أَتَلَجَّهَ وَأَوَّلَجَّهَ) (٣٣٤/٤) و(مُتَلَجٍ) (٤٦٤/٣). وفي شأن هاتين الكلمتين - عنيت (تَيَقُّورٍ) و(تَوَلَّجٍ) - لا بد أن يكون زعم الخليل صحيحاً؛ ليوافق كلام سيبويه؛ فقد كان يتحدث عما كانت الفاء فيه واواً طوالَ الفصل.

وعن تصحيح نحو: (اجْتَوَرُوا) و(اعْتَوُوا) قال: "زعم الخليل أنها إنما تثبت لأن هذه الأحرف في معنى (تفاعلوا)؛ ألا ترى أنك تقول: (تعاونوا وتجاوروا)". (٤/٣٤٧) وهو نفسه قد حكم بذلك في موضع لم يذكر فيه الخليل، قال: "ومثل ذلك قولهم: (اجْتَوَرُوا) و(اعْتَوُوا) حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة، ولا تعتل فيه، وذلك قولهم: (تعاونوا وتجاوروا)". (٤/٣٤٤) ونحوه في: ٣٤٦/٤.

وحكى رأيين في النسب إلى (ظَبِيَّة)، وهما: (ظَبِيٌّ) و(ظَبَوِيٌّ) ثم قال: "وزعم - أي الخليل - أن الأول أقيسهما وأعرهما". (٣/٣٤٧) وقد قال قبلاً في موضع قريب: "فإذا كانت هاء التانيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في (رَمِيَّة): (رَمِيٌّ) وفي (ظَبِيَّة): (ظَبِيٌّ) وفي (دُمِيَّة): (دُمِيٌّ) وفي (فَتِيَّة) (فَتِيٌّ)، وهو القياس". (٣/٣٤٦) وزاد عليه شرحاً وتوجيهاً، ثم إنه اعتمده وعمل به بعداً في موضع بعيد، إذ قال: "...لأنك لو أضفت إلى (ظَبِي) قلت: (ظَبِيٌّ)..." (٤/٤٠٧).

وقال: "ومن ثم زعم - يعني الخليل - قالوا: (مِذْرَوَان) فجاؤوا به على الأصل". (٣/٣٩٢) ثم تراه يقرّره كأنه من عنده، ولا يشير إلى أن الخليل زعم ذلك. (٤/٣٨٦).

ونقل عن الخليل زعماً مشهوراً: أَنَّ (إِنْ) هي أمّ حروف الجزاء. (٣/٦٢) وهو أيضاً يقوله. (١/١٣٤).

وقال عن: (يَمَانٍ) و(شَامٍ) و(تَهَامٍ) في النسب: "وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين". (٣/٣٣٧) وقد قال هو مثل ذلك من قبل ومن بعد في: (يَمَانٍ). (٢/١٩٦، ٢١٨، ٤/٢٨٥).

وفي النسب أيضاً قال: "زعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون: (ابني) فيتركه على حاله، كما تُرك (دَم). (٣/٣٦١) وقد أقرّ بصحة ذلك فقد نظر به في مسألة أخرى، فقال: "وإن شئت قلت: (أثني) في (اثنين)، كما قلت: (ابني)...". (٣/٣٧٤).

وهو يتحدث عن تحقير ما كان فيه قلباً - وهذا عنوانه - وأورد كلمات كثيرة، فقال: "ومثل ذلك قولهم: (أَكْرَهَ مَسَائِكَ) إنما جمعت (المساءة) ثم قلبت". ثم عقب مؤيداً رأيه: "وكذلك زعم الخليل". (٣/٤٦٧) وحديثه عنها في مقام آخر تظهر فيه لهجة المؤيد الراضي بما هو آيين من هذا. (٤/٣٨٠).

وحكى عن يونس أنه زعم أن ألف (الم) موصولة. (٣/٥٠٣) وقد صرح هو بوصلها تصريحاً في موضعين، لا تجد فيهما يونس. (٤/٣٠٤، ١٤٨/٣٢٤) وسيجيء قوله الصريح في نصر رأي يونس.

وعن إدغام التماثلين قال: "إذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة". (٣/٥٣٠) وسيعيد هذا الحكم وتعليقه، دون عزوٍ للخليل ولا ذكرٍ للزعم (٤/٤١٧).

وقال: "وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: (رَدَّنْ) و(مَدَّنْ)...". (٣/٥٣٥) ثم تسمعه يحكيه عنهم مباشرة، ولا يذكر الخليل. (٤/١٠٧). ونقل عن الخليل زعمه أن (أشياء) مقلوبة، ك(قسي). (٣/٥٦٤) وقد صرح بذلك واضحاً من بعد. (٤/٣٨٠).

ونقل مرتين عن يونس زعمه أن العرب يقولون: (أخ) و(آحاء). (٣/٣٦٣، ٥٩٧) مع أنه عمل عملاً مثل ذلك، في مثال موافق له تماماً، وهو (أب) فقد قال

قبله مباشرة: " وإن كان أصله (فَعَلًا) كُسِّرَ من أدنى العدد على (أفعال) كما فُعِلَ ذلك بما لم يُحذف منه شيءٌ، وذلك (أَبٌ وآباء...) ". بل قد صرَّح به في موضع آخر تصريحاً في (آخاء) و(آباء)، حين قال: " وإن شئت كسَّرتَ فقلت: (آباءٌ) و(آخاءٌ) ". (٤٠٦/٣) .

وقال: " وزعموا أن بعض العرب يقول: (يئسَ يئسَ فاعلمْ) فحذفوا الياء ". (٤/٥٤) وستجده بعداً يعوّل على هذا المنقول، وينظر به دون حديث عن زعمٍ. (٤/٣٣٩) .

وفي شأن من شؤون الوقف، وهو الوقف على المختوم بألف مقصورة - قال: " وأما طَيِّئٌ فرعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنها خفية لا تُحرَّك، قريبةٌ من الهمزة " يريد إبقاءها ياءً، ثم قال: " وزعموا أن بعض طَيِّئٍ يقول: (أَفْعَوْ)؛ لأنها أبين من الياء ". (٤/١٨١) وقد كرّر ذلك نقلاً عن العرب، ولم يقل: إنه نقلٌ مزعوم. (٤١٤/٣، ٢٤١/٤) .

وقال عن نحو: (رجلٌ خافٌ): " زعم الخليل أن هذا (فَعَلٌ) <sup>(١)</sup>، حيث قلت: (فَعِلْتُ) كقولهم: (فَرِق) و(هو رجلٌ فَرِقٌ) "... ". (٤/٣٥٨) وسيبويه قد أقرّ هذا في مكان لم يسمّ فيه الخليل. (٤٩/٤) وقريب منه (٤٢٠/٤) .

**الدليل الرابع: عزو العلماء له ما نقله هو بصيغة الزعم، أو تصريحهم بموافقته له:**

ويشمل أحكاماً نحويةً نقلها سيبويه بالزعم، تجدها بعد البحث عند الخبرين بسيبويه وبكتابه معزوةً له ولكتابه، وهذا يعني أنهم لم يفهموا عنه - رحمهم الله جميعاً - اعتراضاً أو نحوه، وهي كثيرة جداً، أحصيت منها - ولم

---

(١) لعلها: (فَعِلٌ)، يؤيده ما في: ٤/٤٢٠. وهي كذلك في طبعة بولاق (٣٦٨/٢).

أَتَعَمَّدَ الإِحْصَاءَ وَالْحَصَرَ وَلَا سَرَدَ الْكُتُبِ الَّتِي يَنْوِي بِهَا الْبَحْثَ الْمَوْجِزَ - مَا يَرْبُو عَلَى ثَلَاثَةِ وَثْمَانِينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا أَكْثَرُ، ذَلِكَ فَضْلاً عَنْ نَقُولِ عَنِ الْعَرَبِ كَثِيرَةٍ نَقَلَهَا عَنْ شَيْوَخِهِ بِلَفْظِ (زَعَمَ) أَوْ (زَعَمُوا) تَرَاهَا بَعْدَ مَذْكُورَةِ لِسِيَوِيهِ نَفْسَهُ، دُونَ ذِكْرِ شَيْوَخِهِ أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَى زَعْمِهِمْ، سَأَحِيلُ إِلَيْهَا عِنْدَ حَدِيثِي عَنِ السَّمَاعِ.

وَسَيَجِدُ مَنْ رَاجَعَ الْمَزِيدَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَتَأَخَّرَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ آرَاءَ سِيَوِيهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَهِيَ تَفْسِّرُ عَمَلِيًّا فَهَمَّ الْعُلَمَاءُ لِمَرَادِهِ بِالزَّعَمِ.

مِنْ ذَلِكَ أَنَّ سِيَوِيهِ يَذْكُرُ أَنَّ الْخَلِيلَ زَعَمَ أَنَّ (مَا) فِي التَّعَجُّبِ بِمَثَلَةِ (شَيْءٍ). (٧٢/١) ثُمَّ تَجَدَّدَ فِيهَا بَعْدَ يُعْزَى لِلْخَلِيلِ وَسِيَوِيهِ كِلَيْهِمَا. (أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٥٥٣/٢، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٤٩/٧) بَلْ قَدْ تَجَدَّدَ مَعْزَوْاً لِسِيَوِيهِ وَحْدَهُ، دُونَ ذِكْرِ الْخَلِيلِ (الْمَفْصَلِ ٢٧٧، شَرْحُ الْجَزُولِيَةِ الْكَبِيرِ ٨٩٤/٢، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٨٣/١، شَرْحُ الرُّضِيِّ ١٠٩٥/٢/٢، وَالْأَوْضَحُ ٢٥١/٣، أَوْ إِلَى سِيَوِيهِ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ (أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١١٥) وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّهُ قَدْ جَزَمَ بِهِ جَمِيعُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ. (الْمَغْنِي ٢٩٧/١) وَصَرَّحَ الشَّارِحُ السِّيَرَانِي فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الشَّرْحِ أَنَّ سِيَوِيهِ مُوَافِقُ الْخَلِيلِ (١٨١/١ أَب).

وَذَكَرَ أَنَّ تَخْرِيجَ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ ٣] عَلَى الْبَدَلِيَّةِ زَعَمَ لِيُونَسَ. (٤١/٢) وَهُوَ الْمَعْزَوْ صِرَاحَةً إِلَى سِيَوِيهِ نَفْسَهُ (الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ ٧٤/٤، الْبَسِيطُ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ٢٦٩/١، الْبَحْرُ الْخَيْطُ ٢٩٧/٦ الدَّرَجَةُ الْمَصُونَةُ ٧١/٥).

وَعَدَّةٌ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ رَأَيْتُ الْخَلِيلَ فِي عَدَمِ تَأْنِيثِ نَحْوِ: (حَائِضٌ) عَدَّهُ زَعِماً (٢/٢٤٧، ٣/٣٨٣ - ٣٨٤) وَالسِّيَرَانِي يَحْكُمُ بِمُوَافَقَةِ سِيَوِيهِ الْخَلِيلَ (١٧٠/٤ أَب)، مَعَ

أن الذي يظهر لي أن لسيبويه رأياً آخر، وهو أنه على تأويله بـ(شيء) كما في: (٣٨٣/٣) وقد أشارت المصادر إلى خلاف بينهما، كما في: المفصل ٢٠٠ وشرحه لابن يعيش ١٠٠/٥-١٠١، وشرح الكافية للرضي: (٦٠٩/١/٢) وليس يعني تحقيق قوله بقدر ما يعني أن السيرافي وهو خير من عاج لفظ سيبويه لم يحفل بكلمة الزعم التي تكررت ثلاث مرات، ولم يحك سيبويه القول إلا بها، ويؤيدها في هذا الموضع اختلاف القولين في الظاهر!

وذكر أن الخليل زعم أنه يستقبح أن يقول: (قائمٌ زيدٌ) لا على أن (قائماً) خبرٌ مقدم. (١٢٧/٢) وكذلك يُعزى لسيبويه: (شرح المفصل ٩٦/١، شرح التسهيل ٢٧٣/١، توضيح المقاصد ٢٧١/١) وعُزي إلى سيبويه أنه يراه غيرَ حسن (المساعد ١٠٧/١، تعليق الفرائد ٢٣/٣) أو ضعيفاً (شرح الكافية الشافية ١/٣٣٢) وشرح السيرافي يدل على اتفاقهما. (٢/٢٢٣ ب).

وسأل الخليل عن (ويكأن) قال: "فَزَعَمَ أَنهَا (وَيَ) مفصولة من (كأن)". (٢/١٥٤) وهذا الرأي مذكور لهما معاً، (إعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣، شرح السيرافي ١٥/٣ أ، المحتسب ١٥٥/٢، الخصائص ٤٠/٣، شرح المفصل ٧٨/٤، شرح الرضي ٣٤٧/١/٢). ولسيبويه منفرداً، بلفظ "وزعم سيبويه" ! (اللسان (ويا)، وانظر: العضديات ٦٠).

ونقل عن شيخه الخليل ويونس كليهما زعمهما في قول الشاعر: (يا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثله...) أنه غير منادى، وإنما انتصبا على إضمار...". (٢/٢٣٦-٢٣٧) وهو الذي يعزى لسيبويه، عزاه إليه عالمٌ به وبكتابه، وهو الأعلام، نقله عنه البغدادي (الخزانة ١٧٤/٢-١٧٥). وقد سبق ذلك، ورأيت كيف اجتهد في تأويله وشرحه.



وحكى تعليل حذف نون الوقاية من (إنّ) و(لعلّ) عن الخليل، ووصفه بالزعم مرتين. (٢/ ٣٦٩) والسيرافي والأعلم ينقلان التعليل عن سيبويه (شرح السيرافي ٣/ ١٥٠، والنكت ١ / ٦٦٢) وما أكثرَ ما فعلاً نحو ذلك.

ونقل عن غير الخليل زعمه أن ليس في (لن) زيادةٌ وأنها ليست من كلمتين، ولكنها بمثالة شيء على حرفين. (٥/٣) وستجده معزواً لسيبويه عند بعض النحويين المتقدمين والمتأخرين. (كما في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٠-٢٤١، وأسرار العربية ٣٢٩، وهو ذائع مشهور في المراجع المتأخرة) .

وفي العامل في جزم جواب الطلب قال: "وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها-يعني أنواع الطلب- فيها معنى (إن)؛ فلذلك انجزم الجواب". (٣/ ٩٤) . وبعض العلماء المتأخرين يعزو لهما قولاً واحداً، كابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، الارتشاف ٢ / ٤١٩ ويدل عليه ما في البحر المحيط ١/ ١٧٥، المغني ١/ ٢٢٦) .

وقال: "وزعم- يقصد الخليل- أنه قد وجد في أشعار العرب (رُبَّ) لا جوابَ لها..." (٣ / ١٠٣-١٠٤) يعني حذفَ ما تتعلق به، أو وصفَ الجرور بها، وتراه منسوباً لهما كليهما عند بعض المتأخرين. (المساعد ٢/ ٣٨٦، الارتشاف ٢/ ٤٥٩، الهمع ٤/ ١٨٣) وابن جني وابن مالك يعزوانه إلى سيبويه وحده، ولا يذكران الخليل. (سر الصناعة ٢/ ٦٤٨-٦٤٩، شرح التسهيل ٣ / ١٨١) وقال المرادي: إنه ظاهر مذهب سيبويه. (الجنى الداني ٤٥٠) .

وسمى رأي الخليل في (أل) مرتين زعماء، في موضعين مختلفين. (٣/ ٤، ٣٢٤/ ١٤٨) وابنُ مالك يصرّ على أنه رأي سيبويه أيضاً، واحتج بنصوص كثيرة من كلامه، وقال: إنه لا خلاف بين سيبويه والخليل. (شرح التسهيل ١/ ٢٥٣-٢٥٤، ونحوه في أوضح المسالك ١/ ١٧٩) ومن العلماء من يعزو إلى سيبويه غيره.

وقال: "وزعم الخليل أن (فَعُولًا) و(مِفْعَالًا) و(مِفْعَلًا)، نحو: (قَوْلٍ) و(مِقْوَالٍ) إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر". (٣٨٤/٣) ويكاد ابن السراج ينقله بحروفه، إلا أنه أعرض عن ذكر (الزعم)، وعزا القول لسيبويه. (٨٤/٣) .

وعن عدم لحاق تاء التأنيث ببعض الأسماء المؤنثة إذا صُغِرَتْ قال: "وزعم الخليل أن (الفرس) كذلك". ثم قال: "وزعم أن (الحرف)" <sup>(١)</sup> بتلك المترلة". (٣/٤٨٣) والسيرافي وابن يعيش والرضي يعزون الكلمتين كليهما لسيبويه. (شرح السيرافي ٤/٢٢٣، شرح المفصل ٥/١٢٧، شرح الشافية ١/٢٤١) .

وقال: "وزعم الخليل أن (أشياء) مقلوبة، ك(قسي)". (٥٦٤/٣) والعلماء من تقدم منهم ومن تأخر يعزون للخليل وسيبويه فيها قولاً واحداً، كالزجاج، والنحاس، والفارسي، والأعلم والرضي، وغيرهم (معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢، الحلييات ١٦٥، التكملة ٣٢٨، نكت الأعلام ٢/٩٨٩، شرح الشافية ١/٢٩) .

وقال عن تحريك السواكن بالضم في نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة ٢٣٧]: "فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو(لو) و (أو)". (١٥٥/٤) والسيرافي والأعلم في شرحهما يعزوانه إلى سيبويه، كأنه هو قائله؛ لأنهما فهما عنه أنه يرتضيه، ولم يباليا بالزعم. (شرح السيرافي ٥/١٤٤ ب، النكت ٢/١٠٩٥) .

---

(١) كذا في طبعة هارون وبولاقي. ولعلها: (الحرب) كما في شرح السيرافي والرضي والكتب التي أوردت هذه الكلمة من الكلمات المستثناة.

وحكى لنا في تعليل الفتح في التقاء الساكنين أن الخليل زعم أنهم شبهوه  
(أيسن) و(كيف) و(سوف) وأشباه ذلك. (٥٣٣/٣) وَيَنْقُلُ النحاس عن سيبويه  
مثله. (إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠١-٢٠٢، ٣٥٣/١، ٣٧/٤).

والأمثلة على هذا النحو كثيرة جداً. أحيل مختصراً إلى موضع الزعم في  
الكتاب، والموضع الذي ورد فيه عزوه إلى سيبويه: (الكتاب ١/ ١٨٨، النكت  
للأعلم ١/ ٢٩٤-٢٩٥، شرح المفصل ٢/ ١٢٥، شرح الرضي ١/ ٢/ ٩٠٨)  
(الكتاب ١/ ٢٩٢، التصريح ١/ ٥٦٥). (الكتاب ١/ ٣٤٨-٣٤٩، اللسان (حنن)  
نقلاً عن ابن سيدة، شرح التسهيل ٢/ ١٨٦). (الكتاب ١/ ٣٢٤-٣٢٥، معاني  
القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١١٠). (الكتاب ١/ ٣٢٤-٣٢٥، إعراب :  
(سلاماً) ومعناها، المخصص ١٧/ ١٦٥-١٦٦). (الكتاب ١/ ٣٥١، شرح السيرافي ٢  
/ ١٠٢، سرالصناعة ٢/ ٧٤٨، شرح المفصل ١/ ١١٩، شرح الرضي ١/ ١/ ٣٨٤  
، اللسان (لب)، الارتشاف ٢/ ٢٠٨، الهمع ٣/ ١١٢). (الكتاب ١/ ٣٧٣-  
٣٧٤، المساعد ١/ ١٢، الارتشاف ٢/ ٣٤٠). (الكتاب ١/ ١٨٨، النكت ١/ ٢٩٤-  
٢٩٥، شرح الرضي ١/ ٢/ ٩٠٨، الخزانة ٤/ ٢٧٠). (الكتاب ١/ ٢٧٤، الخصائص ٣  
/ ٤٣). (الكتاب ١/ ٢٩٥، شرح المفصل ٢/ ٢٨، الهمع ٢/ ٢٢). (الكتاب  
١/ ٤٢٨، شرح السيرافي ٢/ ١٤٤، الارتشاف ٢/ ٣٨١، تعليق الفرائد ٦/  
٢٩٤). (الكتاب ٢/ ٧٥، المغني ٢/ ٤٥٧). (الكتاب ٢/ ١٠٥، إعراب القرآن للنحاس  
٤/ ٤٠٩). (الكتاب ٢/ ١١٢، شرح السيرافي ٢/ ٢١٤، شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣  
، تعليق الفرائد ٦/ ١٩٢). (الكتاب ٢/ ١٣٥-١٣٦، الأغفال ٢/ ١٠٩٤).  
(الكتاب ٢/ ١٥٩، الارتشاف ١/ ٣٧٧). (الكتاب ٢/ ١٦٢-١٦٣، شرح  
المفصل ٩/ ١٠٤-١٠٥). (الكتاب ٢/ ١٧٠، المغني ١/ ١٨٦). (الكتاب ٢/ ١٨٠)

، شرح السيرافي ٢/٣٠ب-٣١أ، شرح التسهيل ٣/٢٣، شرح الكافية الشافية ٢/١١١٨، المساعد ٢/١٤١، الارتشاف ٣/٢٩، توضيح المقاصد ٣/١٠٨، أوضح المسالك ٣/٢٨٤). (الكتاب ٢/٢٠٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢١). (الكتاب ٢/٢٢٧، الأصول ١/٣٥٨). (الكتاب ٢/١٨٥، الارتشاف ٣/١٣٢). (الكتاب ٢/١٩٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٩٤، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٤). (الكتاب ٢/١٩٧، شرح السيرافي ٣/٤٣ب). (الكتاب ٢/١٩٩، اللسان (بعد) و(قبل)). (الكتاب ٢/٢١٨، شرح التسهيل ٣/٤١٢). (الكتاب ٢/٢٢١، الأصول ١/٣٥٦). (الكتاب ٢/٢٢٥-٢٢٦، شرح المفصل ٢/١٤، شرح التسهيل ٣/٤١٦، شرح الرضي ١/١/٥٠٣، المساعد ٢/٥٣٧، الارتشاف ٣/١٤٤). (الكتاب ٢/٢٧٣، سر الصناعة ٢/٧٤٢-٧٤٣). (الكتاب ٢/٢٧٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٤٢، شرح الرضي ١/٢/٨٤٦، تعليق الفرائد ٤/١٠٤). (الكتاب ٢/٢٨٦، اللسان (سوا)). (الكتاب ٢/٣٠٨، شرح السيرافي ٣/٩٨أ، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٣، اللسان (حصل)). (الكتاب ٢/٣٢٣، شرح الرضي ١/٢/٧٢٩). (الكتاب ٢/٣٥٠، نكت الأعلام ١/٤٢٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٩، التذيل ٣/٥٦أ، الارتشاف ٢/٣٢٦). (الكتاب ٢/٣٧٧، الارتشاف ١/٤٦٣، المساعد ١/٨٤، تعليق الفرائد ٢/٢٦، الهمع ١/١٩٩). (الكتاب ٢/٣٩٦، البحر المحيط ٥/٢٤٧، المساعد ١/١٢١). (الكتاب ٢/٣٣٥، شرح السيرافي ٣/١١٨ب). (الكتاب ٣/٦٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٣٣١، توضيح المقاصد ٤/٢٤٤، الارتشاف ٢/٥٥٧). (الكتاب ٣/٦٣، موضع آخر، وهو المتعلق بكون (إن) أم حروف الجزاء)، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠٣). (الكتاب ٣/١١٦، الخزانة ٨/٥١

نقلًا عن النحاس). (الكتاب ١٣٣/٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٢٤/٢-٢٢٥).  
 (الكتاب ١٣٨/٣، الارتشاف ٤٥٩/٢، الجني الداني ٤١٣-٤١٤). (الكتاب ٣/١٤٠، شرح السيرافي ٣٣/٤). (الكتاب ١٤٩/٣، مشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٩، أمالي ابن الشجري ٤٢/٣، تذكرة النحاة ١٣٣). (الكتاب ٢٠٦/٣، شرح السيرافي ٨٣/٤). (الكتاب ٢١٩/٣، الصحاح ٨٩٦/٣) (الكتاب ٢٣٦/٣، شرح السيرافي ١٠٠/٤). (الكتاب ٢٥١/٣، الجني الداني ٥٦٨). (الكتاب ٣/٢٩٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢١/٢). (الكتاب ٣/٣٠١، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٤٠). (الكتاب ٣/٣٣٧، تهذيب اللغة ١٥/٥٢٨، اللسان (يمن). (الكتاب ٣/٣٤٧، التكملة ٢٤٦، المفصل ٢٠٩، شرح المفصل ٥/١٥٣، الشافية وشرحها ٤٧-٤٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٢٥٨). (الكتاب ٣/٣٦٣، شرح السيرافي ١٦٠/٤). (الكتاب ٣/٤٣٢، شرح السيرافي ٤/١٩٨). (الكتاب ٣/٥٠٣، شرح الرضي ٢/١١٩٧، الارتشاف ٢/٤٨٠). (الكتاب ٣/٥٢٩، نكت الأعلام ٢/٩٦٨). (الكتاب ٣/٦٣٩، شرح الشافية ٢/١٣٥). (الكتاب ٤/٥٦، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٨٥، ٥/٥١، شرح السيرافي ٥/١٨٨، نكت الأعلام ٢/١٠٥٢). (الكتاب ٤/١٦٢، شرح الكتاب ٥/١٥٠ أن نكت الأعلام ٢/١٠٩٩). (الكتاب ٤/٢٤١-٢٤٢، الخصائص ٢/٣٢١، وانظر شرح السيرافي ٥/٢٠٨ ب-٢٠٩ أ).

وحسبك أن تراجع أربعة كتب يكثر فيها أن ترى الآراء التي نقلها سيويه مزعومة تراها معزوة إليه وحده، أو إليه وإلى من قال: إنهم زعموها، ثلاثة منها هي - في ظني - هي أقرب الكتب لكتاب سيويه، وهي شرحاه للسيرافي

والأعلم، وكتاب الأصول الذي قيل - وهو حق - إنه في كثير من أبوابه تهذيب للكتاب، ورابعها لسان العرب، وكافيك ابن منظور ثقة في النقل، ودقة في الفهم. وليس يعني كثيراً في هذا البحث الموجز تحقيق أقوال سيبويه، بقدر ما يعني أن أريك أن العلماء فهموا تعبيره بالزعم أنه مجرد نقل، ولا يعني شيئاً أبعد من ذلك.

### الدليل الخامس: أنه استعمله في مسموع لا يتصور فيه الشك، أو المخالفة:

وذلك في مواضع عديدة، حكى فيها عن مشايخه، وعن غيرهم نصوصاً وظواهر لغوية نقلوها عن العرب، أو أقوالاً عن بعض العلماء، وقد بلغ مجموعها أربعين ومائة نقل، منها تسعة ومائة عن شيوخه المقربين<sup>(١)</sup> : الخليل، ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، وهارون، وعيسى بن عمر، والبقية لغيرهم.<sup>(٢)</sup> وأجزم

(١) تجدهما في: ٥١/١، ١٢٤، ١٥٩، ١٦٩، ١٧١، ٢٠١، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٥٥، ٢٧٩، ٢٦٢ (الموضع الأول)، ٢٩١، ٣٠٤، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٧ (موضعان)، ٣٦٤، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤١٦ (موضعان) ٤١٧، ٢٧/٢، ٢٩، ٤٨، ٦٣، ٦٥ (الموضعان الأولان)، ٧٢، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٤٣، ١٥٣، ١٨٥ (موضعان)، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢١، ٢٦٥، ٣٥٤ (الموضع الثاني)، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٥، ٤١٦/٣، ٣٧، ١٠٣، ١٢٣، ١٣٥، ١٤٠ (الموضع الثاني)، ٢١٩، ٢٤٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٣٨ (ثلاثة مواضع)، ٣٤٤، ٣٦١ (موضعان)، ٣٦٣ (الموضع الثالث)، ٣٩٢، ٤٢٥، ٤٣٢، (الموضع الأول)، ٤٥٦، ٤٧٦، ٤٨٣، ٤٩٣، ٥١٨، ٥٣٥، ٥٣٣، ٥٦٥، ٥٨٤، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦١٦، ٦٢٢ (ثلاثة مواضع)، ٦٣٦ (الموضع الأول)، ٢٠/٤، ٢٣ (موضعان)، ٣٧، ٥٧، ١٠٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧ (موضعان)، ١٧٦، ١٨١، ١٩٦، ٤٠٥، ٤٢٤.

(٢) كما في: ٥٨/١، ٦٠، ٨٦، ١٤٧ (الموضع الثاني)، ١٨٨، ٢٧٩ (الموضع الثاني)، ٣٠٣، ٣٠٥، ٤١٦، ٧١/٢ (الموضع الثاني)، ٩٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢٢٢، ٣٣٠، ٤١٣/٣، ١٦٦، ٢١٩، ٢٦٥، ٣٠٠، ٣٠٧، ٤٠٦، ٤٠٤/٤، ٥٥٧، ٨١، ١٥٤، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٣، ٣٣٨، ٤٤٣.

أنه حينئذ لم يرد بالزعم شكاً ولا ارتياباً في صدقهم وصحة ثبوت ما نقلوا، وإنما أراد: (قالوا) أو (رووا) أو نحوهما. وأسباب هذا الجزم القاطع بموقفه من السماع ستة:

أولها: أنه لم يؤلف منه الطعن في عدالة شيوخه، أو الشك في الثقة بهم: والمسموع لا يتصور فيه اختلاف في النظر، أو تفاوت في الاجتهاد، وإنما هو بحث في الثقة والعدالة والدقة في الرواية، ولا يخطر ببال أن سيبويه قد طعن في شيوخه المعروفين الثقات مائة مرة، وازداد تسعاً؛ فهو الذي يعظمهم، ويحسن الظن بهم.

وأما غيرهم فإنه في بعض المواضع التي عبّر فيها بالزعم ينصّ على توثيق من نقل عنه، ولا يجتمع الشك والتوثيق، كأن يقول: "وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب، ومَن يوثق به، يَزْعُمُ أنه سَمِعَهَا من العرب". (٢٥٥/١) أو يقول: "وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول:....". (١١٣/٢) أو يقول: "وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول:....". (٢٦٥/٣) أو: "أنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهلي". (٤٠٦/٣).

ومن الجليّ في ثقته بمشايخه قوله: "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: (إذن أفعُلْ ذاك) في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعَدَنَّ ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمترلة (هل) و(بل)". (١٦/٣) والذي يعنيني من النص جملة: (ولم يكن ليروي إلا ما سمع) فإن كانت من قول سيبويه فهي فصلٌ في الموضوع، وإن كانت من يونس فهي قريبة منه، وقد ساقها سيبويه ليوثق بها القول المنقول بصيغة الزعم.

كما أن سيبويه قد ينص على أنه سمع أيضاً هذا القول، فقد قال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع العرب يقولون - وهو قول رجل من أزد السراة - ...: "(٢٦٥/٢-٢٦٦) ثم في موضع آخر بعيد عنه يقول: "وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل". (١١٥/٤) ونحوه قوله: "وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله رب العالمين)، فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية". (٦٣/٢) وقوله: "وزعم - أي الخليل - أن من العرب - وقد سمعناه من بعضهم - من يقول: أَتُؤَنَ هؤلاء...". (٤٠٩/٢-٤١٠) فسيبويه يشهد لكل ما سبق بأنه سمعه، وقد يُظهر ما يدل على قبوله وتصديقه، كما في قوله: "...وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بـ(ألم)، وإنما كتبت ذاء؛ لثلاثا يقول إنسان: فلعل الشاعر قال: ألا". (٣٧/٣-٣٨) أو قوله عن الخليل: "وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب (رُبَّ) لا جواب لها". وأورد بيتاً من الشعر يصدّق زعم الخليل، وقال: "وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جوابٌ لـ(رُبَّ)". (١٠٤/٣-١٠٥).

وقد يتصل سنده بالناقل، أو يتكرّر السماع عن غير شيخ ويتأكد، أو يتكرّر من شيخه في مسألة، ومع ذلك يعبر عنه بالزعم، قال: "وحدثني من سمعهم يقولون: (وأنشد رجلاً) قال: "فزعم أنهم أنشدوه هكذا". (١٨٢/٤) وقال: "وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يُوثّق بعريّتهم، وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت)". (١٢٤/١) وقال: "وزعموا أن ناساً يذكرون (معزى)، زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون: ...". (٢١٩/٣) وقال: "زعم يونس أنهم يقولون: (ضربت رأسيهما)، وزعم أنه سمع ذلك من رؤية أيضاً". (٦٢٢/٣). وقال: وزعم - يعني أبا الخطاب - أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلانا فقل له: سلاماً. فزعم أنه سأله ففسّره له بمعنى: (براءة منك)، وزعم أن هذه الآية: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا﴾



سَلَامًا ﴿﴾ [الفرقان ٦٣] بمترلة ذلك؛ لأنَّ الآيةَ فيما زعم مكِّيَّةٌ، ولم يؤمِّرِ المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنَّه على قولك: براءةً منكم وتسليماً، لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرٌّ. وزعم أن قولَ الشاعر ...". (١/٣٢٤-٣٢٥).  
ثانيها: أنه جاء بهذا النص المسموع عن شيوخه أو غيرهم ليقوِّي به قاعدته التي قرَّرها:

ولا أحسبه مستنصراً بسماع لم يثق به كلُّ الثقة، فبعد أن ذكرَ النصبَ عن الخليل قال: "ويقوِّي ذلك أن يونس وعيسى جميعاً زعما أن رؤيةَ كان يُنشِدُ هذا البيت نصباً ...". (١/٣٦٤).

وقال: "وقد جاء بعضُ هذا رفعاً، يُبتدأ ثم يُننى عليه". ثم أيَّده بقوله: "وزعم يونسُ أن رؤيةَ بنِ العجاج كان يُنشِدُ هذا البيتَ رفعاً ...". (١/٣١٩) ونحوه مألوف في الكتاب معتاد، أحصيت منه ما يقارب خمسة وعشرين موضعاً<sup>(١)</sup>، رأيته فيها يصف الشاهد الذي ينصره بأنه مزعوم.

ثالثها: أنه يتأوَّلُه تأويل المصدِّق بصحة نقله، أو يشرحه شرح الموافق له: ويمكنني الحكم مطمئناً بأنه غالب أمره في النصوص المنقولة بصيغة الزعم، والشواهد عديدة<sup>(٢)</sup>.

(١) كما في: ٥١/١، ١٧٠/١-١٧١) وانظر لفهم الشاهد وتحرير رأي سيبويه شرح أبياته لابن السرياني ٣٥٣/١، والخزانة ٢١٧/٨ نقلًا عن ابن هشام اللخمي). ٢٠٠-٢٠١، ٢٤١، ٢٥٥، ٢٧٨-٢٧٩، ٣١٩-٣٢٠، ٤٨/٢، ٦٣، ١١٣، ١٩٢، ٢٠٥، ٣٧/٣، ١٢٣، ١٣٥، ١٤٠، (الموضع الثاني) ٢٤٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٦٣، ٤٨٣، ٤٢٤، ٤٤٠/٤، ١٨٥، ١٦٩/١، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٧٩، ٣٠٣-٣٠٥ (ثلاثة مواضع)، ٣٦٤، ٤١٦، ٩٧/٢، ١٨٥-١٨٦ (موضعان) ١٩٩، (الموضع الثاني) ٤٠٤، ١٤٠/٣ (الموضع الثاني)، ٣٩٢، ٤٥٦، ٥٦٥، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٣٦ (موضعان) ٥٤/٤، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٧ (موضعان)، ١٧٦، ١٨١ (موضعان).

رابعها: أنه يحكم عليه بالفاظ القبول:

كأن يقول: إنه عربي حسن<sup>(١)</sup>، أو عربي جيّد،<sup>(٢)</sup> أو جيّد بالغ،<sup>(٣)</sup> أو كثير<sup>(٤)</sup>.  
وقد يحكم عليه بالقلّة،<sup>(٥)</sup> ولكن ذلك يعني من حيث قبول رواية شيوخه  
الثقة بهم وأنه قابل ما نقلوا، وأنه موثقهم، غير طاعن فيهم، لكنه حكم على  
النص بالقلّة، مع أنه يشفع ذلك في الغالب بتلمس علة أو وجّه من القياس.

خامسها: أنه أيّد السماع المزعوم بسماع آخر من عنده:

فقد ذكر مرة الرفع في المصادر على الابتداء، وقال: "وزعم يونس أن رؤية  
ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً..." (٣١٩/١)، ثم أعقبه بقوله: "وسمنا  
بعض العرب الموثوق بهم يقولون: "...". وأورد أيضاً شواهد من القرآن والشعر.  
وقال: "وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون: (أنا هذا) و(هذا  
أنا)...". وبعده بيسير قال مؤيداً: "وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي  
الخطاب: أن العرب تقول: (هذا أنت تقول كذا وكذا) لم يرد بقوله: (هذا  
أنت) أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره". (٣٥٤/٢-٣٥٥).  
وقال عن يونس: إنه زعم أن بعض العرب يقول: (هذه تميم بنت مرّ)، (٣/  
٢٤٩) ثم أيّده بما سمعه، قال: "وسمناهم يقولون: (قيس بنت عيلان)...".  
ولذلك نظائر<sup>(٦)</sup>.

(١) ١٥٩/١

(٢) ٢٠١/١

(٣) ٢٦٠-٢٥٩/١

(٤) ٥١/١

(٥) ٥٨، ٣٠٣، ٤١٦ (الموضع الثاني)، ٤٠٤/٢، ٣٧/٤، ٥٤.

(٦) كالتّي في: ٣٦٤/١، ٢٧/٢، ٢٨، ٤٣، ٣٠٠/٣

سادسها: أن بعض السماع المنقول بصيغة (الزعم) نجده في المصادر المتأخرة  
منقولاً عن سيبويه نفسه، لا عن غيره:

فهو يقول: "وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: (ما جاءت حاجتك) فيرفع".  
(٥١/١) وابن السراج يعزو نقله إلى سيبويه. (الأصول ٣٥١/٢). ومثله أنه نقل  
عنه أيضاً نقلاً آخر على طريقة الزعم (٣٠٤/١)، وأبو حيان والسيوطي  
يتجاهلان ذلك، ولا يذكران إلا سيبويه. (الارتشاف ٢/٢١١، الهمع ٣/١١٧ -  
١١٨). ويقول: "وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول: (هذا غلام لك مقبلاً)  
(١١٣/٢) لكن ابن عقيل وأبا حيان يقولان: وحكى سيبويه: (هذا غلام لك  
ذاهباً) أو: قال سيبويه. (المساعد ٢/١١٧، الارتشاف ٢/٣٤٦).

وقال: "وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول: (ثلاثه أربعه)...".  
(٢٦٥/٣) وابن جني وابن يعيش والرضي وأبو حيان كلهم يقول: إن سيبويه هو  
الذي حكاه، ولم يلتفتوا إلى الزعم. (سر الصناعة ١/٤١٦، ٢/٧٨٣، شرح  
المفصل ٥/٨٩، ٦/٢٨، شرح الشافية ٢/٢٢٣، الارتشاف ١/٣٥٥).

وسأسرد عليك الآن مواضع عديدة ترى منها في الكتاب نقلاً بصيغة  
الزعم، وسترى مصدراً أو مصادر النقل عينه منسوباً فيها إلى سيبويه، ولن تسمع  
كلمة الزعم: (الكتاب ١/١٤٧، إعراب القرآن للنحاس ٤/١٥٥). (الكتاب ١/  
١٦٩، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٨) (الكتاب ١/١٧١، إعراب القرآن  
للنحاس ٤/١٣). (الكتاب ١/٢٧٤، الخصائص ٣/٤٣). (الكتاب ١/٣٠٤،  
اللسان (حظن)، شرح التسهيل ٢/٢٥٩، الارتشاف ٢/٢١١). (الكتاب ١/  
٤١٦، اللسان (درج)). (الكتاب ٢/٩٧، سر الصناعة ١/٣٦٦، اللسان (وبر).  
(الكتاب ٢/١١٢، اللسان (قعد)). (الكتاب ٢/١٢١، اللسان (قلب)).  
(الكتاب ٢/١٤٣، تعليق الفرائد ٥/٢٢٥). (الكتاب ٢/١٩٩، اللسان (بعد)) (قبل).

(الكتاب ٣ / ٢٩٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢١/٢) . (الكتاب ٣ / ٤١١، أسرار العربية ٣٣٧-٣٣٨) . (الكتاب ٣ / ١٤٤، اللسان (أما) (الكتاب ٣ / ٥١٨، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٨، ١٤٠٧، توضيح المقاصد ٩٨ / ٤) . (الكتاب ٣ / ٥٨٤، شرح الشافية ٢ / ١٩٨، اللسان (حلق) ) . (الكتاب ٤ / ١٧٦، سر الصناعة ١ / ٧٤، ٢ / ٧٠١، شرح الفصل ٩ / ٧٧) . (الكتاب ٤ / ٢٠، اللسان (هيم) . (الكتاب ٤ / ٣٧، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٦) . (الكتاب ٤ / ٤٢٤، اللسان (هنا) ) . ونحو هذا لا يكاد يحصى فالمصادر المتأخرة مليئة بمثله، وما لم أراجعها منها كثير.

### الدليل السادس: تغيير العلماء بعده لفظ (الزعم) إلى ألفاظ أخرى مشابهة:

فلم يحفلوا بهذا اللفظ، ولو كان يحمل دلالة أزيد من مجرد النقل، كأن يدل على مخالفة أو عدم الرضا التام - لما تجرؤوا على لفظ سبويه المقصود الذي يحمل هذه الدلالة المهمة، ولكنهم -رحمهم الله وإياه- لم يفهموا ذلك؛ فكثيرا ما غيروا لفظ (زَعَم) إلى (حَكَى) مثلاً، فهو يقول عن قول العرب: (حيهل الصلاة): إن أبا الخطاب زعم سماعه زعماً. (٢٤١/١) وتجد ابن السراج يتصرف، فيغير، ويقول: "وحكاها سبويه عن أبي الخطاب". (الأصول ٢ / ١٤٢)، وكذلك فعل ابن منظور (اللسان (هلل) ينقله عن ابن بري، ثم تجدهما في موضع آخر يعودان إلى (الزعم) في المسألة نفسها (الأصول ١ / ١٤١، اللسان (حيا) ) فهما لا يفرقان. والمواقف التي غير العلماء فيها (زَعَم) إلى (حَكَى) سوى هذا كثيرة <sup>(١)</sup>.

(١) حذ أمثلة: (الكتاب ١ / ١٢٤، المساعد ١ / ٣٧٥، تعليق الفرائد ٤ / ١٩٥) . (الكتاب ١ / ١٤٧، الأصول ٢ / ٥٩، الإنصاف ١ / ١٦١) (الكتاب ١ / ٢٠١، الإنصاف ١ / ١٣٥) . (الكتاب ٢ / ١٣، المساعد ٢ / ٤٠٢) . (الكتاب ٢ / ٧٥، المساعد ٢ / ٤٣٣) . (الكتاب ٢ / ٨٤، ٨٥، إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٤) . (الكتاب ٢ / ١٠٨، شرح الفصل ٢ / ١٥٢) . (الكتاب ٢ / ١٥٩، شرح الفصل ٤ / ١٣٣) . (الكتاب ٢ / ٢٠٧ -

أو غَيَّرُوهُ إلى لَفْظٍ (ذَكَرَ)، فَمِيسِيُوِيَه يَقُولُ: "وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ (فَعُولًا) وَ(مَفْعَلًا) وَ(مَفْعَلًا) نَحْوُ: (قَوْل) وَ(مَقْوَال) إِنَّمَا يَكُونُ فِي تَكْثِيرِ الشَّيْءِ وَتَشْدِيدِهِ وَالْمُبَالَغَةِ فِيهِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَذْكُورٌ". (٣/٣٨٤) وَالسِّيَرَانِي فِي شَرْحِهِ يَرُدُّ هَذَا النَّصَّ بِحَرْفِهِ، إِلَّا أَنَّهُ غَيَّرَ كَلِمَةَ (زَعَمَ) إِلَى (ذَكَرَ) (شَرْحُ الْكِتَابِ ٤/١٧١) وَلِذَلِكَ أَشْبَاهُ <sup>(١)</sup>.

أَوْ غَيَّرُوهُ إِلَى لَفْظٍ (قَالَ)، وَهُوَ كَثِيرٌ <sup>(٢)</sup>، أَوْ إِلَى لَفْظٍ (نَقَلَ) <sup>(٣)</sup>. وَمَا هَذِهِ إِلَّا إِشَارَةٌ، وَتَتَّبِعُ شَرْحَ السِّيَرَانِي وَحْدَهُ مِثْلًا سِيَوَا فَيْكِ بِأَمْثَلَةٍ أُخْرَى كَثِيرَةٌ جَدًّا.

١٥٩، الْارْتِشَافُ ١/٣٧٧. (الْكِتَابُ ٢/١٩٩، الْأُصُولُ ١/٣٤٧، التَّصْرِيحُ ٤/٢٥). (الْكِتَابُ ٣/٣٠٤، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٣١). (الْكِتَابُ ٢/٣٥٠، الْأُصُولُ ١/٢٨٧). (الْكِتَابُ ٢/٣٥٤، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٣/١٣٥). (الْكِتَابُ ٣/٩٧، النَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٢/٧٥١). (الْكِتَابُ ٣/٣٦٣، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٦١). (الْكِتَابُ ٢/٣٧٧، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٣/١٥٨). (الْكِتَابُ ٢/٣٩٩، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٣/٢٤). (الْكِتَابُ ٣/٣٠٠، الْأُصُولُ ٢/١٤٢). (الْكِتَابُ ٣/٣٦٣، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٦١، سِرُ الصَّنَاعَةِ ١/١٥٠، اللِّسَانُ (أَخَا)). (الْكِتَابُ ٣/٤٥٦، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/٢٠٨). (الْكِتَابُ ٣/٤٧٦، الْأُصُولُ ٣/٦١). (الْكِتَابُ ٣/٥٠٣، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/٢٣٥). (الْكِتَابُ ٣/٥٩٧، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٦١، سِرُ الصَّنَاعَةِ ١/١٥٠). (الْكِتَابُ ٣/٦٣٦، النَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٢/١٠٢٩). (الْكِتَابُ ٣/٦٠٠-٥٩٩، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٥/٢٥٠). (الْكِتَابُ ٤/٤٢٤، النَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٢/١٢٣٦).

(١) تَجَدُّهَا فِي: (الْكِتَابُ ٢/٤٨، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٢/١٧٧). (الْكِتَابُ ٢/٢٤٧، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٣/٦٧). (الْكِتَابُ ٢/٤٠٧، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٣/١٧٣). (الْكِتَابُ ٣/٢١٩، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/٩٠). (الْكِتَابُ ٣/٣٤٤، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٥١). (الْكِتَابُ ٣/٤٢٥، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٩٢). (الْكِتَابُ ٣/٦٣٩، النَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٢/١٠٣٢).

(٢) كَمَا فِي: (الْكِتَابُ ٢/٢١٠-٢١١، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/١١). (الْكِتَابُ ١/٣٩٥، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٢/١٢٢). (الْكِتَابُ ٣/٣٣٦، اللِّسَانُ (بَحْر)). (الْكِتَابُ ٣/٣٦٣، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٦٠). (الْكِتَابُ ٣/٣٨٤، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٤/١٧١). (الْكِتَابُ ٣/٥٨٥، اللِّسَانُ (طَلِي)). (الْكِتَابُ ٤/٢٢٣، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٥/١٨٨).

(٣) (الْكِتَابُ ٣/١٧٤، الْخَزَانَةُ ١١/١٣٢).

وأعجب من هذا عكسه، فتجد الناقل عن سيبويه يُغيّر نصّه، ويستعمل لفظة (الزعم) التي لم يستعملها سيبويه، فهو الذي يقول: "وحدثني أبو الخطاب أنه سمع مَنْ يقول:..." (٥٤٦/٣) والفارسي يقول: "وحكى سيبويه عن أبي الخطاب هذه اللغة، فقال: زعم أنهم يقولون:..." (التعليقة ٨٩/٣) وتقيد في (الحلبيات ٨٣) بلفظ سيبويه. وهذا دليل قوي أنّ الفارسي يفهم من استعمال سيبويه (زعم) في كتابه شيئاً لا يختلف عن (حدّث) ونحوها.

ويشبه هذا في بيان حقيقة الزعم عند سيبويه والعلماء أنه قال: "وزعم أبو الخطاب أن واحداً (الطلي): (طلاة)..." (٥٨٥/٣) ثم ترى الفارسي يغيّره كثيراً فيسقط (الزعم) عن أبي الخطاب، وينسبه إلى سيبويه نفسه، فيقول: "وأما (الطلي) فزعم سيبويه عن أبي الخطاب أن واحداً (طلاة)..." (التكملة ٤٢٥) فلم يتحرّج من لفظة (زعم)، فحرّفها - غير ملوم - عن موضعها تحريفاً ظاهراً؛ لأنه لم يُردّ بها إلا معنى (قال) أو نحوها.

وهذا يجبرك بيقين أن سيبويه أيضاً لم يعن شيئاً من تعبيره أوّل مرة بالزعم، وإنما عني ما حرّفه بعض العلماء إليه في بعض المواضع، وهو الذكر والقول والحكاية والنقل والتحديث، وقد رأيتهما كلّها.

**الدليل السابع: أنه يستعمل مكان (الزعم) مصطلحاً آخر في مسألة واحدة:**

وهذا البحث أصرح وأدلّ من الذي قبله؛ فهو هنا المغيّر، وهناك الشارحون والناقلون، ولو كان يعني بلفظ (الزعم) شيئاً ما يتضمّن رأياً له لالتزمه ولما غيّره، فقد وجدته لا يدقّق في استعمال الزعم، فرمما كان في مسألة واحدة شواهد عديدة، أو رأي واحد صدر عن عالمين اثنين، أو علماء، أو رأي لعالم واحد

تكرّر مرتين أو مرّات - فلا تراه يعدل بينها أو بينهم في استعمال الزعم أو غيره من الألفاظ .

ففي مسألة واحدة أورد أربعة شواهد، الأول والثالث والرابع مصدرّة بالزعم، والثاني خالٍ منه. (٣٠٣/١-٣٠٥) .

وأعاد رأي الخليل في رفع الاسم بعد (لا) في نحو: (...فَأَيِّتْ لَا حَرَجَ وَلَا محروم) أعاده أربع مرّات: سَمَاهُ في ثلاث منها زعماً، (٨٤/٢، ٨٥/٢، ٣٩٩/٢) وفي الباقية قولاً (٨٥/٢).

وذكر رأياً واحداً لعالمين اثنين، هو عند أحدهما زعم، وعند الآخر قول، وهو تنكير صاحب الحال، فالخليل يزعمه، وعيسى بن عمر يقوله. (١١٢/٢)، ومثله مَنَعُ (غُدوة) و(بُكرة) الصرف إذا كانتا معرفتين، فهو زعمٌ يونس ورأي أبي عمرو (٢٩٣/٣).

وقد جاء بخلاف الظاهر حين روى بيتاً بروايتين، استعمل (الزعم) مع شهرهما، وعبر بغيره مع الأخرى. (٣٣٠/٢)

ويشبهه أنه حكى قولاً واحداً لأربعة من أشياخه، على أنه عند الخليل وأبي عمرو قول، وعند يونس زعم، ثم ذكر أنه قولٌ أيضاً لعيسى. (٢٠٧-٢٠٦/٣) ورأيهم - كما شرح السيرافي واحدٌ لا يختلف. (٨٣/٤) بل جاء بأبلغ من هذا في تأييد ما أجزم به من كونه لا يريد ظاهر معنى الزعم حين آيد رأي يونس وهو زعمٌ، وصرّح بمخالفة رأي عيسى الذي لم يصفه بالزعم.

ونقل ثلاث لغات للعرب في مسألة واحدة، الأولى سبقها بقوله: حدّثنا الخليل وأبو الخطاب ...، والثالثة بقوله: (زعموا)، وفي الثانية جمع الصيغتين. (١٨١/٤) وما أكثر ما رأيتُه يستعمل (الزعم) في موضع، ويستعمل غيره في موضع آخر، والمسألة واحدة، فقد ذكر رأياً للخليل في (الجماء الغفير) و(مررت بهم

ثلاثتهم) مسمياً إياه زعماً (٣٧٤-٣٧٥ / ١) ومسمياً إياه فيما بعدُ تفسيراً  
وقولا. (٣٧٧/١).

وقال عن رأي الخليل في نحو: (لا أبا لك): إنه زعمٌ (٢٧٦/٢) وإنه قولٌ (٢/٢٠٦).

ومرةً يقول عن نحو: (هذه هند بنت فلان) بالصرف: "وزعم يونس أنها لغة  
كثيرة في العرب جيدة". (٢٠٥/٢) وفي سياق آخر نقلها دون  
زعم، وقال: "وهكذا سمعنا من العرب" (٥٠٦/٣).

وسمى قول شيخه الخليل في تعليل ضمّ (أي) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ

كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم ٦٩] سماً زعماً (٣٩٩/٢) وسمى رأي يونس فيها  
زعماً أيضاً (٤٠٠/٢) ثم عاد إليهما وسمى الأول تفسيراً، والثاني قولاً (٤٠١/٢)  
ونقل سؤالاً منه، وجواباً للخليل، ففي المرة الأولى قال: "... ومن ثم زعم -  
يعني الخليل - قالوا: مذكروا...". (٣٩٢/٣) ثم نقل المسألة نفسها والسؤال  
وجواب الخليل، غير أنه أبعد كلمة (الزعم) في تغيير يسير. (٣٨٧/٤)، ثم  
استعمل الجواب ثالثة، وذكر قول العرب هذا غير مزعوم، ولا منقول عن  
الخليل. (٤١٥/٤).

وعبر عن رأي يونس في وصل ألف (ايم) بالزعم (٥٠٣/٣)، وبالقول (٤/١٤٩)  
وشأنهما واحد، ثم قال عن هذا الرأي عينه: إنه رأي يونس وأبي عمرو.  
(٣٢٤/٣).

وكذا رأي الخليل في (أمس)، فهو مزعومٌ (١٦٢/٢) ومقولٌ (١٦٤/٢).  
وتحقيرُ (سفرجل) على (سفيرج) زعمه يونس تارةً (٤٤٨/٣) وقاله أخرى  
(٤١٨/٣).



وقال عن بيت شعرٍ مرةً: إن الخليل زعم سماعه (٢٦٥/٢-٢٦٦) ومرةً: إنه حدّثهم به، وأنشدهم إياه. (١١٥/٤).

وعدّ رأي الخليل مرتين زعمًا (٣٥٤/٢، ٤٩٩/٣) وعدّه في الثالثة قولاً (٣/٥٠٠).

ومثله تماماً رأي الخليل في أداة التعريف، فقد نقله إلينا بالزعم مرتين (٣/٣٢٤، ١٤٨/٤)، وبالقول مرة واحدة (١٤٩/٤).

وقال عن رأي الخليل في الصيغ التي لا تدخلها تاء التأنيث: إنه زعم أربع مرارٍ (٢٣٧/٣، ٣٨٤/٣) ثم ختم الباب بقوله: "وهذا قولُ الخليل". (٣٨٥/٣) والخليل يرى أن في (مسائيك) قلباً مكانياً، وسيبويه يعدّه زعمًا منه في موضع (٤٦٧/٣) وقولاً في الموضع الآخر (٣٨٠/٤).

وقد جمع بين (الزعم) و(التحديث) في سطر واحد (١٤٠/٣) أو في موضع واحد (٣٦١/٣) أو بين (الزعم) و(التفسير) (١٦٢/٣)، أو (الزعم) و(القول) وهو أوفرّها، فقد قال مثلاً: "وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع بعض العرب يقول: (يا أنتَ)، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد...". ثم قال في الموضع نفسه بعد ذلك: "هذا قول الخليل". (٢٩١/١).

وعبّر بالزعم مرتين، يريد رأياً للخليل، ثم في الخاتمة قال: "وهذا قول يونس والخليل". (١٣-١٤).

وسمّى رأي الخليل في (كلّ) زعمًا مرتين، ثم أردف: "والذي ذكرت لك قولُ الخليل". (١١٦-١١٧).

وعدّ رأيه أيضاً في (اللهم) قولاً، ثم زعمًا في سطرين متوالين. (١٩٦/٢) وكذا رأي يونس تعريف (قُدّام)، لكن في سطرٍ واحد! (٢٩١/٣).

ورأي يونس في إعراب(وحده) عدّه زعماء، ثم قولاً في صفحتين متواليّتين.(١/١)  
 (٣٧٨-٣٧٧) وفي كلامه عن ترخيم المنادى المركب وصف رأي الخليل فيه  
 بالزعم، وعبر عنه بالقول في شرحه مرتين.(٢/٢٦٧) .  
 وقال: إن رأيه في(ذا) من قولك:( ها الله ذا) زعمٌ،(٣/٤٩٩) ثم ختم شرحه  
 بقوله:"وهذا قول الخليل".(٣/٤٠٠) وفي الكتاب مواطن أخرى كثيرة يخلط  
 فيها ألفاظ (الزعم)بـ (القول) في موضع واحد<sup>(١)</sup> .

### الدليل الثامن: أنه استعمل (الزعم) في شأن لا يحتمل خلافاً :

وسبب ذلك أن المسألة لا يُتصوّر فيها إبداء رأي ؛ لأنها غير متعلقة باجتهاد  
 نحوي، بل بأمر بعيد عن محل الخلاف. أو أن المسألة أشهر من أن يحدث فيها  
 التراع بين البصريين، أو بين سيبويه وشيوخه.

فمن الأول: أنه ذكر بيتاً يؤيده على مسألة قرّرها، ثم قال: " وأنشدناه هكذا  
 أعرايٌّ من أفصح الناس، وزعم أنه شعرُ أبيه".(١/٣٠٠) فليس كون البيت  
 لأبيه محلاً للشكّ أو مؤثراً في الخلاف ، كما أن الأعراي الموصوف بأنه من  
 أفصح الناس أهلٌ للاحتجاج بشعره أيضاً؛ فلا يُتهم أنه أراد تقوية قول له، وليس  
 بينه وبين أبيه فرقٌ في صحّة الاحتجاج؛ فيدّعي أنه من شعر أبيه ؛ ليُقبل.

ومنه قوله: إن الآية: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ [الفرقان ٦٨] فيما  
 زعم أبو الخطاب مكية.(١/٣٣٥) وليس ذلك محلّ نزاعٍ في النحو ولا في  
 غيره، وقد سلّم به النحويون<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر إن شئت المزيد: ١/٢٨٦، ٢/١٢، ١٠٥، ١١٢، ١٣٤-١٣٥، ٢٢٧، ٤٠٠، ٣٥٤-٤٠١،

٣/٥٦٣، ٢٩٤، ٣٠٣، ٤/٣٥٦، ٤٠٩.

(٢) كما في : المقتضب ٤/٧٩، المخصص ١٧/١٦٥، البحر المحيط ٦/٥١٣.

ومن ظاهر هذا قوله: "وقد يجوز أن ينصب ما كان صفةً على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شيئاً مما ذكرت لك، وقال:

وما غَرَّنِي حَوْزُ الرِّزَامِيِّ مَحْصَنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبٌ

و(مَحْصَن) اسمُ الرِّزَامِيِّ، فنصبه على (أعني) وهو فعل يظهر؛ لأنه لم يُردْ أكثرَ من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً، وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب، وزعموا أن اسمه مَحْصَن. (٧٤/٢) والمهمّ منه خاتمته، وهي قوله: "وزعموا أنه اسمه مَحْصَن". فليس محلّ شكٍّ، أو موردَ نزاع، وإنما أراد به توضيح وجه الاستشهاد بالبيت الذي يوافقه ولا يخالفه.

ويشبهه حكايته نقلَ نسب رجل عنهم بأنه زعمٌ منهم، فهو يقول في النسب إلى ما ظاهره الجمع وهو مفرد: "وقالوا في (الضُّباب) إذا كان اسمَ رجل: ضِبَابِي، وفي (مَعَاوِر): مَعَاوِرِي، وهو - فيما يزعمون - مَعَاوِرُ بن مُرٍّ، أخو تميم بن مرٍّ". (٣٨٠/٣).

ألا ترى أنه أراد: (وهو - فيما يقولون أو يذكرون أو ينقلون - معاوِرُ بن مرٍّ).

ومن أبين ذلك أنه يسأل أحدَ الشعراء أو الرواة عن المراد بكلمة وردت في البيت، فيجيبه، ويسمّي سيبويه جوابه زعماً، مع أنه مشهور أيضاً بين النحويين، قال: "ومما يُسَكَّن في الشعر وهو بمتلة الجرّة إلا أن مَنْ قال (فَخِذْ) لم يُسَكَّن ذلك، قال الراجز:

إذا اغْوَجَجَنْ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ بِالْدَوِّ أَمْثَالُ السَّفِينِ الْعُومِ

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد: (صاحبي)...". (٤/

٢٠٣).

كأنه قال :فقال: إنه يريد: (صاحبي).

ومن ذلك أنه يورد (الزعم) في نقلهم قراءة لأحد القراء، فمما قاله: "وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله: ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ [هود ٧٢] (١٠٦/٢). وقال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن بعضهم قرأ: ﴿وَمَنْ تَقُنْتُ مِنْكُمْ لَهِ رَسُولِهِ﴾. [الأحزاب ٣١]. (٤١٥/٢). وقال أيضاً: ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر ٣] (١٤٣/٣) ومثله قوله: وزعموا أنها في مصحف أبي: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد ٢٩] (١٦٦/٣) وقوله: "وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود: ﴿وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان ٢٥]". (٨١/٤) وقوله: "وزعم هارون أنها قراءة الأعرج". (١٩٦/٤) وقوله: "وزعموا أن أبا عمرو قرأ: ﴿يَا صَالِحِيتَنَا﴾ [الأعراف ٧٧]". (٣٣٨/٤) والمظنون بسيبويه أنه لا يجهل هذه القراءات، ولا ينكر ثبوتها، والمؤكد أنه لا يشك في صدق مَنْ نقلها.

ومن الثاني - وهو ما كان المزعوم فيه شهيراً جداً - حكايته لغةً مستفيضة في كتب النحو واللغة ذائعة، يقول: "وزعم أبو الخطّاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يُوثق بعريّتهم - وهم بنو سُلَيْمٍ - يجعلون بابَ (قلت) أجمعَ مثلَ (ظننت)". (١٢٤/١)

ومن المسائل الظاهرة التي لا يَنَازَعُ فيها رفعُ (قبل) و(بعد) وتنكيرُهما؛ فقد وردتا في القرآن العظيم منونتين في قراءة سبعية، ومع ذلك يقول سيبويه:

" وزعموا أن بعض العرب يصرف (قبلاً) و(بعداً)، فيقول: (ابدأ بهذا قبلاً) ".  
(١٩٩/٢) .

وقال متحدثاً عن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: " وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء" <sup>(١)</sup> (٢٠٩/٢) . وإثباتُ ياء المتكلم في المنادى ثابتٌ مشهور، واردٌ في القرآن في قراءة سبعية، لا يمكن أن يكون باباً لخلاف، ومع ذلك سماه سيبويه زعماً، وأشار إليه هو أيضاً على أنه لغة للعرب ، وهو أشهر من إبدال الياء ألفاً التي أوردتها، ولم يسمّها زعماً. (٢١٠/٢) .

وقال عن رفع (مثل) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات ٢٣]: إن يونس زعم ذلك. (١٤٠/٣) وهو لا يخفى على عالم، فهي قراءة مشهورة لثلاثة من السبعة: حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وعُزيت للأعمش وابن أبي إسحاق والحسن وإلى الكوفيين عامة. <sup>(٢)</sup>  
ونُسب الزعم إلى شيخه الخليل في مسألة اشتهر أمرها وذاع، فقال: "وزعم الخليل أن الذين يقولون: (غاقٍ غاقٍ) و(عاءٍ) و(حاءٍ) فلا ينونون فيها ولا في أشباهها أنها معرفة، ... وأن الذين قالوا: (عاءٍ) و(حاءٍ) و(غاقٍ) جعلوها نكرة، وزعم الخليل أن الذين قالوا: (صهٍ ذاك) أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: (سكوتاً)". (٣٠٢/٣) .

وقال في أمر لا يحتمل خلافاً بين التلميذ وشيخه: "وزعم الخليل أن (فَعُولاً) و(مِفْعَلاً) و(مِفْعَلاً) نحو: (قَوُولٍ) و(مِقْوَالٍ) إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه". (٣٨٤/٣) .

---

(١) كذا في الكتاب، والذي في النص الذي تضمنه شرح السيرافي أظهر، ففيه: "وثبات الياء فيما زعم

يونس في المضاف لغة" وهو الوارد في إحدى النسخ الخطية للكتاب، وقد أشار إليها المحقق.

(٢) السبعة لابن مجاهد ٦٠٩، معاني القرآن للفراء ٨٥/٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٤١/٤، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢٨٧/٢، العنوان في القراءات السبع ١٨٠، الإنحاف ٤٩٢/٢ .

وقال: "وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً: خواتم ودوانق وطوابق على (فاعل)". (٤٢٥/٣). وهذا سماع لا يتطرق إليه الشك، وهو القياس الأشهر فيها، وقد أشار سيبويه نفسه إلى ذلك في موضع آخر. (٦١٤/٣) واستعجب حين تراه أورد (دوانيق) و(خواتيم) و(طوابيق) وهي غير المشهورة، ولم يسبقها بالزعم، فتعلم أن ل (زعم) عنده شأنًا مختلفاً.

وذكر أن نحو: (طلحة) و(سلمة) وما آخره هاء تأنيث يجمع بالتاء. (٣٩٤/٣) وهو مستفيض عندهم، حتى حكى السيرافي الإجماع عليه بين أصحابه. (١١٧٧/٤).

وفي الكتاب مواضع أخرى عبّر فيها بالزعم عن شيء ظاهر لم يجر فيه الخلاف بين سيبويه وشيوخه، أو لم يجر فيه نزاعٌ أبداً.<sup>(١)</sup>

### الدليل التاسع: أنه استعمل (الزعم) استعمالاً لغوياً بمعنى القول:

فقد ذكر أن الخليل زعم زعماء، وأحسبه يريد: قال قولاً؛ بدليل أنه قال في خاتمته: "سمعت من الخليل". (٩٢/٢) فالقول هو الذي يُسمع، لا الزعم، إذا كان يعني به رأياً غير مرضي.

وكثيراً ما يورد افتراضات على طريقة: (فإن قلت قلت)، يستعمل فيها لفظ القول حيناً، ولفظ (الزعم) حيناً، يريد به القول، لا يُمكن فهمُ غير ذلك منه، ففي واحد منها يقول: "... لأنك إذا قلت: (مررت برجل) فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب". (٥/٢) ومثله حديثه عن المثال النحوي: (ما رأيت رجلاً أحسنَ في

(١) خذ المزيد من: ٤٧/٢-٤٨، ١٠١/٢ (موضعان)، ٤٩/٣، ٥٣٠/٣، ٦١/٤.

عينه الكحلُ منه في عين زيد)، إذ قال: "وأنت في قولك: (أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه) لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في (من) ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنك زعمتَ أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع". (٣١/٢) فأعاد (الزعم) مرتين، وما عني به شيئاً غيرَ القول.

ومن البين فيه قوله: "... والدليلُ على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنَّك تقول: (زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً) إن أردت أنَّك لقيتَ عمراً والأب، وإن زعمتَ أنَّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ رفعتَ". (٩١/١) وكذا قوله - وهو ظاهر جداً: "ومن هذا الباب قولك: (بعتُ متاعك أسفله قبله قبل أعلاه) ... فهذا لا يكون فيه إلا النصب؛ لأنَّ ما ذكرتَ بعده ليس مبنياً عليه فيكون مبتدأ، وإنَّما هو من نعتِ الفعل، زعمتَ أن يبعه أسفله كان قبل يبعه أعلاه". (١٥٢/١) .

ومثله في الظهور في إرادة معنى (القول) قوله: "... والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: (هذا حلٌّ حامض) لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمَعَ الطعمين..." (٨٣/٢) .

ومنه حديثه عن نحو: (فيها زيد قائما فيها) قال: "فإنما انتصب (قائم) باستغناء (زيد) ب(فيها). وإن زعمتَ أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت: (زيد قائماً فيها)". (١٢٥/٢) .

وفي حوار له مع شيخه - والمعهودُ عنه الأدبُ الجم - أورد لفظ (القول) خمس مرات، ثم قال يتحدث عن المنادى المبني على ما يرفع به: "قلت: أَلستَ قد زعمتَ أن هذا المرفوع في موضع نصب...". ثم عاد يستعمل (القول) باقي المحاور. (١٨٣/٢). وظاهرٌ أنه لم يرد ظاهر معنى الزعم إذا استحضرتَ شيئين: أنه يخاطب شيخه الخليل، وهو العارف حقَّ المتأدب معه. والثاني: أن

المسألة مشتهرة لا بَحْثَ في إنكارها أو التخالفَ بينهما فيها، فسيويهِ عيْنُهُ قد صرَّحَ بمثل الذي زعمه الخليل، فقال في الصحيفة السابقة: "والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب".

ومما هو صريح في استعماله (الزعم) بمعنى القول المجرد ما ورد في قوله: "وتقول: (أَيْهِمْ سار حتى يدخلُها)؛ لأنك قد زعمتَ أنه كان سيرٌ ودخولٌ، وإنما سألتَ عن الفاعل". (٢٥/٣) وقال في الموضع نفسه أيضاً: "وتقول: (أسرت حتى تدخلُها) نصبٌ؛ لأنك لم تُثبتَ سيراً تزعم أنه قد كان معه دخول". (٢٥/٣).

ويظهر ذلك جلياً في شرحه الفرق بين المنفي والموجب قبل فاء السببية، قال: "وإنما خالف الواجب النفي؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبت، وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: (ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر) فقد نقضتَ نفي الإتيان، وزعمتَ أنه قد كان. وتقول: (ما أتيتني فتحدثني) إذا أردت معنى: فكيف تحدثني، فأنت لا تنفي الحديث، ولكنك زعمت أن منه الحديث، وإنما يحول بينك وبينه ترك الإتيان". (٤٠/٣) فاستعملَ (زعمت) مرتين بمعنى: (قلت) لا يريد غير ذلك. ومن أصرح هذه الأمثلة قوله: " ( هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف )".

تقول<sup>(١)</sup>: كل (أفعل) يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل (أفعل) يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه؟ قال: لأن هذا مثال يُمثل به. فزعمت<sup>(٢)</sup> أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف

(١) الظاهر من شرح السيرافي: (يقول) . وهو الأليق بما بعده.

(٢) هكذا ضبطها الأستاذ عبد السلام هارون. وهي كذلك في طبعة (بولاق). وكأنها ضُبِطت في شرح

السيرافي بالفتحة (٤٨١/٤ ب). ولعله الأظهر.



لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى . ونظير ذلك قولك: (كل (أفعل) أردتَ به الفعل نصباً أبداً) فإنما زعمتَ أن هذا البناء يكون في الكلام على وجهه...". (٢٠٣/٣) فإن تكن (زعمت) الأولى بناء المتكلم - كما أراد لها الأستاذ المحقق - فهي أصرح شيء في أنه عني: (قلتُ)؛ إذ لا يُتصور أن يشكَّ سيبويه في قوله هو أو يخالف نفسه، وإن تك بناء المخاطب - وهو الاحتمال الأظهر - فلا يزال فيها دلالة على أنه يريد: (القول)، يهدي إلى ذلك السياق، فتكون مثل سالفاتها، ولا سيما أنه قد تكرر التعبير به في الموضع نفسه مرات عديدة.

### الدليل العاشر: أن العلماء لم يفهموا من التعبير بـ (الزعم) مخالفة أو شكاً :

فبعد أن راجعتُ مواضع سيبويه كلها التي استعمل فيها (الزعم) فيما أتيج لي من شروح كتابه ومن الكتب المعنوية بتحرير أقواله وأقوال النحويين - لم أجدُ فيها على كثرتها أحداً أبداً نصّاً على فهم الاعتراض وأخذه من لفظ (الزعم)، وحكّم على سيبويه أنه اختار هذا اللفظ ليظهر به اعتراضه، أو ليبيدَ عدمَ رضاه، وإنما رأيتهم يتعاملون معه على أنه لفظٌ من ألفاظ النقل والحكاية فحسب، لا يوحى بغير ذلك، بل إنهم فهموا أحياناً ما هو أبعد من هذا، وهو قبول سيبويه الرأي المزعوم وموافقته عليه، فهو قد قال مثلاً: "وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: (أرض) و(أراض) (أفعال) كما قالوا: (أهل) و(آهال)". (٦١٦/٣) مع أن سيبويه قد قال من قبل: "ولم يقولوا (أراض) ولا (أرض)، فيجمعونه كما جمعوا (فعل)". (٥٩٩/٣) ولن تجد في الكلام تناقضاً لو أنك فسرت (الزعم) على ظاهره، فيكون سيبويه ناقلًا عن أبي الخطاب ومخالفًا له، فلا يميز (أراض)

التي زعم جوازها شيخه. لكن العلماء العارفين بسيويه وكتابه ولفظه وجدوا التناقض؛ لأنهم فهموا (الزعم) هنا على أنه موافقة من سيويه لشيخه أبي الخطاب على رأيه المزعوم، حتى إن السيرافي قال: إن هذا غلطٌ وقع في الكتاب، وأن الصواب في ظنه: (أراض) و(أهال) دون مدّ<sup>(١)</sup>. وتركهم المعنى الأشهر ل(الزعم) على قربه، وما فيه من ميزة السلامة من التناقض والغلط، إلى الحكم بالغلط على صعوبته - دليلٌ قويٌّ على أن ل(زعم) عند سيويه وعندهم شأنًا آخر، عرفوه عنه في جميع كتابه.

ويقول عن بيت: إنهم زعموا أنه مصنوع. (١٨٨/١) وجرى فيه بحث، منه قول النحاس مدافعاً عن سيويه: "وهذا لا يلزم سيويه منه غلطٌ؛ لأنه قد قال: (وزعموا أنه مصنوع)، فهو عنده مصنوع، لا يجوز، فكيف يلزمه منه غلط" (٢). فتأمل كيف فهم النحاس من قوله: (وزعموا) أنه هو رأيه أيضاً، إذ قال النحاس عنه: "فهو عنده مصنوع".

وابن هشام يفهم نحو ذلك، ففي حديثه عن تمييز (كأين) قال: إنه مجرور بـ(من) غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك. واحتج ابن هشام عليه بقول سيويه، وأورد نصّه الذي فيه (الزعم)، وفهم منه الموافقة، ولم يتحرّج، قال: "ويردّه قول سيويه: (كأين رجلاً رأيت) زعم ذلك يونس، و(كأين قد أتاني رجلاً) إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع (من)". (المغني ١٨٦/١، والكتاب ١٧٠/٢) فجعل ما زعمه يونس قولاً لسيويه يردّ به على ابن عصفور. وأبو حيان والداميني ينصّان نصاً صريحاً على أن سيويه يتلقى بالقبول والرضا ما عبّر عنه بالزعم، إذ أفاد أن شيخه يونس زعم جواز: (له عشرون

(١) شرح الكتاب ٣٩/٥، ونحوه في نكت الأعلام ١٠٢٠/٢، والمخصص ١١٥/١٤.

(٢) نقلاً عن الخزانة ٢٧٠/٤.

غيرك). (الكتاب ١٥٩/٢) وأبو حيان يقول: "التمييز بـ (غير) أجاز ذلك يونس، فتقول: (له عشرون غيرك)، وتلقى سيويه قول يونس بالقبول". (الارتشاف ٣٨١/٢) ونقل رأي سيويه في موضع آخر عن ابن أبي أصبغ. (الارتشاف ٣٧٧/١) وقال الدماميني عن هذه المسألة: إن سيويه حكاه عن يونس حكاية راضٍ عنها. (تعليق الفرائد ٢٩٤/٦) مع أنك قد سمعت سيويه يقول: إن يونس زعم ذلك زعمًا. والسيرافي يقول: "لم يخالف يونس أحدًا من البصريين". (شرح الكتاب ١٤٤/٢) ولا ريب أن سيويه منهم.

ومن صريح ذلك أنه قال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن (حبذا) بمثلة: (حب الشيء) ولكن (ذا) و(حب) بمثلة كلمة واحدة، نحو (لولا)...". (٢/١٨٠) قال ابن مالك عن رأي الخليل هذا: "وهو ظاهر قول سيويه". ونقل عن ابن خروف أنه قول سيويه، وقال: أخطأ من زعم غير ذلك. (شرح التسهيل ٢٣/٣) ونحوه في شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ - ١١١٨ وفيه: "هذا قول ابن خروف، وكفى به". وأصرح منه قول ابن عقيل في المسألة نفسها: "وهو - كما قال المصنف - ظاهر مذهب الخليل وسيويه، قال سيويه: "وزعم الخليل أن (حبذا) بمثلة (حب الشيء)" وقرره سيويه، ولم يعترض عليه". (المساعد ٢/١٤١) واللفظ الأخير لابن عقيل صريح في إقرار سيويه وعدم اعتراضه، مع أنه نقل عنه تعبيره بـ (زعم).

ومن خلاف الظاهر أنه ذكر رأيين: أحدهما بصيغة القول، والآخر بصيغة الزعم، في نحو: (يا زيدُ زيدًا الطويلُ) فالرفع قولُ أبي عمرو، والنصب زعمُ يونس أنه سمعه من رؤية. (يازيدُ زيدًا الطويلُ) (١٨٥/٢) وأبو حيان يعزو إلى سيويه ترجيحَ النصب، وقال: إنه نصّ عليه. (الارتشاف ١٣٢/٣) وإنما عني بما نصّ سيويه على ترجيحه ما كان قد قال فيه: إن يونس زعمَ سماعه.

ونقل نقلاً عن يونس ووصفه بالزعم، ظاهره عدم الموافقة التامة، فهو يقول بعد أن ذكر نحو: (أعطيتكموه): "وزعم يونس أنه يقول: (أعطيتكمه) و(أعطيتكمها) كما يقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف". (٣٧٧/٢) ولم يفهم ابن عقيل مخالفة، بل فسّر ظاهر كلامه بالموافقة، قال: "وظاهر كلام سيويه أن التسكين كثير معروف، قال سيويه: ... " (ونقل نصّه السابق). (المساعد ٨٤/١) وقال أبو حيان: إنه قد نصّ على الجواز سيويه، وذكر أن الوصل بالواو أكثر وأعرف. (الارتشاف ٤٦٣/١، ونحوه في تعليق الفرائد ٢٦/٢) وعزا السيوطي إلى سيويه ما يُعزى ليونس، فهما عنده سواء. (الجمع ١٩٩/١).

وقد رأيت قبل في الدليل الرابع مواضع عديدة وافرة يُعزى الرأي فيها إلى سيويه، مع أنه قد نقلها بلفظ (زعم فلان) أو (زعموا).

وبعد سرد هذه الأدلة العشرة أختتم البحث بالإشارة إلى مواضع ليست كما سبق، بل أجد روح الاعتراض فيها ظاهرة، أو نصّ عليها النحويون، أحيلك على مظاهها من الكتاب: (١/ ٣٥١، ٢٦٢) (رأي يونس)، ٣٦١ (الموضع الثاني)، ٣٧٧ (رأي يونس)، ٣٨٢، ٣٨٩، ٢، ٤٧ (الزعم الثاني)، ٧٦، ٧٧ (موضعان)، ٨٥ (رأي الخليل فقط، أما المزعوم الآخر فهو موافقه، صرّح به في الصحيفة التالية، وانظر أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٢)، ١٦٤ (أمس)، ٣٠٨ (رأي يونس)، ٣٥٤ (رأي الخليل، وانظر تقريره في شرح المفصل ١١٦/٨، التحمير ٩٤/٤)، ٣٥٤ (سيكرهه في: ٤٩٩/٣)، ٣٧٦، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٠، ٥/٣ (رأي الخليل في (لن)، ٢٩١ مع أنه سمّاه قولاً أيضاً) ٣٠١، ٣٥٦ (تقريره في: شرح السيرا في ٤/ ١٥٧، ب، نكت الأعلام ٨٩٣/٢، شرح الشافية ٢/ ٤٠-٤١)، ٦٣٦-٦٣٧، ٩٨/٤. <sup>(١)</sup>

(١) وتسمّ مواضع أخرى قد توحى بالاعتراض، ولكني لا أحملها عليه؛ إمّا لأنها وردت في نقل مسموع عن العرب، فلا يتصوّر فيها الاختلاف، وقد يكون وجه الاعتراض في التفاوت بين القليل والكثير، والجيد والأجود؛ فليس اعتراضاً حقيقياً، كما في: (٥٨/١، ٦٠، ٨٦، ١٤٧، ١٥٩، ١٨٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٩، ٣٠٣، ٤١٦ (الموضع الثاني)، ٢٧/٢، ١١٢، ١١٩، ٤١١، ١٦/٣، ٢١٩، ٤٥٦ (تقرير الخلاف في: شرح المفصل ١٢١/٥، شرح الشافية ٢٢٤/١)، ٤٩٣، ٥١٨، ٣٧/٤ =

## الخاتمة:

أن سيبويه ما اختار لفظ (الزعم) ليدلّ على الاعتراض والمخالفة في تلك المواضع الكثيرة التي بدأت بها البحث، فذكرتها أو أحلت إليها، وبلغت أربعمئة وعشرة، وسردت عليها أدلة عشرة، ولا في هذه المواضع القريبة التي أحلت إليها آنفاً، وإنما فهم الاعتراض وحكم بالمخالفة في هذه الأخيرة من كلام آخر له، أو من تقرير النحويين المتأخرين الذين نصّوا على ذلك، فيكون اعتراضه فيها مثلاً اعتراضه ومخالفته لأمر عبّر عنها بغير ألفاظ (الزعم)، وهي وافرة في كتابه، استعمل فيها لفظ (حكى) أو (حدث) أو (قال)<sup>(١)</sup>. فلا فرق عنده بينها وبين (زعم) في الموافقة وعدمها، وليس بدعاً من العلماء في ذلك، أو مخالفاً أصل اللغة، فغيره استعمله، وله من اللغة ما يؤيده، لكنه غير المشهور.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

= ١٠٧، ١٦٠، ١٦٧ (موضعان)، ٣٣٥، ٣٣٨، ٤٤٣. وقد عرفت في الدليل الخامس هديّه فيه البعيد عن التكذيب والتشكيك والردّ، - وإما لأنها في افتراضات تعليمية ليس فيها حكاية أقوال، وقد مضى في الدليل التاسع أنه يريد القول المجرد، ومن ذلك: ١٠٦/١، ٢٤٥، ٢/١٩-٢١، ١١٢، ١٧٨، ٢٦٤ ١١/٣، ٢٠، ٢١، ٣٥٥، ٣٠٧/٤، ٣١٠ (موضعان)، ٣٢٨.

(١) من أمثلة ذلك: ٢١/٢ (وراجع: شرح الرضي ٩٨٩/٢/١)، ٧٦ (رأي يونس، وانظر له: شرح السيرافي ١٩٢/٢ ب)، ١٦٤ (وسماه زعمًا قبل)، ٢٨٠، ٣٥٧، ٤١٠، ٢٠٦-٢٠٧/٣ (رأي يونس، فخالف ما سمّاه قسولاً، وأيد ما عدّه زعمًا)، ٢٩١، ٣٤١، ٣٦١، ٣٦٣ (رأي يونس، وانظر: شرح السيرافي ١٦٠/٤ ب-١٦١ أ، النكت ٨٩٦/٢، وشرح الشافية ٦٩/٢)، ٤١١، ٤١٨ (قول الخليل)، ٤٨٤، ١٨٤/٤.

## ثبت المصادر والمراجع:

- ١- أبو الخطاب الأخفش الكبير: أ.د. محمد إبراهيم عبد الله، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد البناء، تحقيق: شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٣- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراجية بالرياض.
- ٤- الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٥- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، د.ت.
- ٦- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مجمع اللغة، دمشق، د.ت.
- ٧- الإشارة إلى تحسين العبارة، لابن فضال المجاشعي، تحقيق: د. حسن فرهود، دار العلوم، الرياض.
- ٨- الأصول، لابن السراج، تحقيق: حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٩- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.
- ١٠- الأغفال، لأبي علي الفارسي، رسالة (ماجستير)، إعداد: محمد إسماعيل، جامعة عين شمس، ١٣٩٤هـ.
- ١١- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- ١٢- أوضح المسالك، لابن هشام، نشر: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٣- البحر المحيظ، لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١١هـ.
- ١٤- البسيط، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الشبيبي، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- ١٥ - تاج العروس، للزبيدي، دار ليبيا للنشر، دار صادر، ١٣٨٦هـ.
- ١٦ - البصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ١٧ - تحفة الأحوذى في شرح سنن الترمذى، للمباركفوري، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، مطبعة المدني.
- ١٨ - تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- ١٩ - التذيل والتكميل، لأبي حيان، (مخطوط مصور بجامعة الإمام، برقم: ٧٣٢١).
- ٢٠ - التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢١ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، الطبعة الأولى.
- ٢٢ - التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
- ٢٣ - التمهيد، لابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، مكتبة الأوس، المدينة، ١٤١٠هـ.
- ٢٤ - تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، الدار المصرية للتأليف، مطابع سجل العرب، القاهرة.
- ٢٥ - توضيح المقاصد (شرح الألفية للمرادي) تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٢٦ - التوقيف على مهمات التعاريف، لعبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٧ - جهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٨م.
- ٢٨ - الجنى الداني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وصاحبه، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

- ٢٩- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (فتح الجليل)، طبع: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٣٠- الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- ٣١- الخزانة، للبغدادى، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.
- ٣٢- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- ٣٣- الدرالمصون، للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض ورفاقه، دارالكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
- ٣٤- ديوان الأدب، للفارابي، مجمع اللغة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- ٣٥- ذيل الأضداد، للصغاني، (ضمن كتاب: ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية ١٩١٢م.
- ٣٦- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٣٧- سر الصناعة، لابن جني، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.
- ٣٨- سيويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٣٩- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجليل، بيروت.
- ٤٠- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق: علي الشوملي، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.
- ٤١- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.
- ٤٢- شرح التلخيص لابن السبكي (طبع ضمن: شروح التلخيص، وسيأتي).



- ٤٣- شرح الجزولية الكبير، للشلوين، تحقيق: أ.د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ.
- ٤٤- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ن، د.ت.
- ٤٥- شرح الرضي، (شرح الكافية)، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى مصري، جامعة الإمام، ١٤١٧هـ.
- ٤٦- شرح السيراقي للكتاب، (مخطوط بجامعة الإمام برقم ١٠٢٩٦/ف، مصورة عن دار الكتب المصرية.
- ٤٧- شرح الشافية، للرضي، تحقيق: نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- ٤٨- شرح شواهد الإيضاح، للقيسي، (إيضاح شواهد الإيضاح) تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب.
- ٤٩- شرح عيون الإعراب، للفراري، والشارح: ابن فضال، تحقيق: حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ.
- ٥٠- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.
- ٥١- شرح الكافية للرضي (شرح الرضي)
- ٥٢- شرح اللمع، للعكبري (المتبع في شرح اللمع) تحقيق: عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، ١٩٩٤م.
- ٥٣- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، د.ت.
- ٥٤- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد جمعة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- ٥٥- شرح النووي لصحيح مسلم، نشر المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
- ٥٦- شروح التلخيص، نشر: دار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ.

- ٥٧- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.
- ٥٨- صحيح البخاري، نشر: مصطفى أديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٠م.
- ٥٩- صحيح مسلم، نشر: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ٦٠- عروس الأفراح (شرح التلخيص للسبكي).
- ٦١- العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٦٢- العنوان في القراءات السبع، لابن خلف المقرئ، تحقيق: زهير زاهد وصاحبه، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.
- ٦٣- غريب الحديث للخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ٦٤- فتح الباري، لابن حجر، تحقيق: المشايخ: عبدالعزيز بن باز وعبد الباقي والخطيب، المطبعة السلفية.
- ٦٥- الفصول، لابن الدهان، تحقيق: فايز فارس، دار الأمل، ١٤٠٩هـ.
- ٦٦- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- ٦٧- الكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة، دمشق.
- ٦٨- الكلبيات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة، ١٤١٣هـ.
- ٦٩- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.
- ٧٠- لسان العرب (اللسان)، لابن منظور، مصورة عن الطبعة الأميرية ١٣٠٢هـ.

- ٧١- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- ٧٢- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقه، دار سزكين للطباعة، ١٤٠٦هـ.
- ٧٣- انحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- ٧٤- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق/مصطفى السقا وآخرين، طبعة الحلبي، ١٣٧٨هـ.
- ٧٥- مختصر العين، للزبيدي، تحقيق: د. نور الشاذلي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٧٦- المخصص، لابن سيده، الطبعة الأميرية.
- ٧٧- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- ٧٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٢هـ.
- ٧٩- مسند عبد بن حميد (المنتخب من مسند عبد بن حميد) تحقيق: السيد السامرائي وصاحبه، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٨٠- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٨١- المصباح المنير، للفيومي، تحقيق: مصطفى السقا، طبعة البابي الحلبي، القاهرة.
- ٨٢- معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- ٨٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلي، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
- ٨٤- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٦٧هـ.

- ٨٥- المغني، لابن هشام، تحقيق: الشيخ: محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، د.ت.
- ٨٦- المفصل، للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- ٨٧- المقتصد، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٨٨- المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ: محمد عزيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- ٨٩- مقدمة فتح الباري (هدي الساري) لابن حجر، المطبعة السلفية ومكبتها، القاهرة.
- ٩٠- المواهب الرحمانية شرح المقدمة الآجرومية، للشنواني، (مخطوط بجامعة الملك سعود برقم: ٥٠٢).
- ٩١- النكت (نكت الأعلام على كتاب سيبويه) تحقيق: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت.
- ٩٢- الهمع (همع الهوامع) للسيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ.